



PROVISIONAL  
A/35/PV.103  
8 April 1981  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك  
يوم الاثنين ٢ آذار/مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فنون فيخمار ( جمهورية ألمانيا الاتحادية )  
ثم : السيد ألبرنوز ( اكوادور )  
( نائب الرئيس )

— مسألة ناميبيا [ ٢٧ ] ( تابع )

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة

( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة  
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza  
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة

من المحاضر .

81-60019/A

( ج ) تقرير اللجنة الرابعة

( د ) مشاريع قرارات

— وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثالث  
للجنة وثائق التفويض

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦ / ٣٥

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/35/23(Part IV) ؛ A/AC.109/604 و Add.1 و A/AC.109/605 و Corr.1 و A/AC.109/611) ؛
- ( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/35/24 و Corr.1) ؛
- ( ج ) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617) ؛
- ( د ) مشاريع قرارات (A/35/24 و Corr.1 ، المجلد الثاني ، الفرع ١)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكاميرون المتحددة بشأن نقطة نظامية .

السيد أيا فور ( جمهورية الكاميرون المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : تأجلت جلسة الجمعية لهذا الصباح لتمكن لجنة وثائق التفويض من أن تبحث مسألة الوجود غير الشرعي في هذه القاعة لوفد جنوب افريقيا العنصرى وترفع اليها تقريراً عن ذلك . وعليه ، نقترح رسمياً بأن تقرّر الجمعية العامة عدم الاستماع الى ممثل جنوب افريقيا قبل أن تطلع الجمعية على تقرير لجنة وثائق التفويض وتبت في الأمر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمع الأعضاء الى الاقتراح الرسمي الذى قدمه ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة . وأطلب التصويت على هذا الاقتراح .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ١١٣ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت .

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثالث للجنة وثائق التفويض

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننظر الآن في تقرير لجنة وثائق التفويض .

اضطرت الجمعية ، كما تذكر ، أن تؤجل جلستها العامة هذا الصباح عندما اعترض ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة على وجود ممثلين من وفد جنوب افريقيا في قاعة الجمعية . لذا ، عقدت لجنة وثائق التفويض جلستها الثالثة اليوم بناءً على طلبي . وبمهيؤ اليّ أن لجنة وثائق التفويض قررت انه يجب تقديم تقرير شفوي الى الجمعية العامة ، نظراً لما تنطوي عليه المسألة من عجلة ، على أن يصدر التقرير الكتابي بكل اللغات غدا صباحا باعتباره الوثيقة A/35/484/Add.2 . وأطلب الآن من رئيس لجنة وثائق التفويض ، السيد رودولفو بيزا اسكالانتي من كوستاريكا أن يقدم تقرير اللجنة .

السيد بيزا اسكالانتي ( كوستاريكا ) ، رئيس لجنة وثائق التفويض (الكلمة بالاسبانية) :

في الجلسة العامة ١٠٢ التي عقدتها الجمعية العامة هذا الصباح ، اعترض على وجود وفد جنوب افريقيا في الجمعية ، وأحيل الموضوع فوراً الى لجنة وثائق التفويض . وعقدت اللجنة جلسة عاجلة وتم الاستماع الى وجهات نظر مختلف الوفود واتضح من المناقشة انه لا يوجد توافق في الآراء حول المسألة المعروضة على اللجنة ؛ وعليه ، فان من الضروري اجراء تصويت حول ما اذا كانت الرسالة المقدمة الى الجمعية والمعروضة على اللجنة تشكل تفويهاً صحيحاً يخول لجنوب افريقيا حق الاشتراك في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

وقررت اللجنة ، بأغلبية ستة أصوات مقابل صوت واحد وامتناع عضوين عن التصويت ، رفض وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وقررت لجنة وثائق التفويض كذلك انه ، نظراً لما تنطوي عليه المسألة من عجلة ، فان الرئيس ينبغي أن يقدم التقرير شفوياً الى الجمعية العامة على أن يوزع التقرير الكتابي فيما بعد باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية . وتوصي لجنة وثائق التفويض الجمعية العامة بأن تعتمد التقرير الثالث للجنة وثائق التفويض ، وعليه ، تقترح مشروع القرار التالي :

” ان الجمعية العامة ،

” توافق على التقرير الثالث للجنة وثائق التفويض ” .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ستبت الجمعية العامة الآن في أمر مشروع القرار

الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض ، بصيغته التي قرأها قبل برهة رئيس هذه اللجنة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ (صوتا مقابل ٢٢ وامتناع ستة أعضاء عن التصويت) . (القرار ٤/٣٠ جيم)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان هناك وفودا عديدة ترغب في تحليل تصويتها .  
واني أذكر الممثلين ألا يتجاوزوا . ١ دقائق في تحليل تصويتهم ، وأن يفعلوا ذلك وهم في  
مقاعدهم .

أعطي الكلمة لممثل هولندا ، الذي سيتحدث باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي العشرة .

السيد شالتيما ( هولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لي الشرف أن أتحدث باسم

أعضاء الاتحاد الأوروبي العشرة لتعليق تصويتنا على تقرير لجنة وثائق التفويض .

ان موقف العشرة يقوم على أساس اعتبارات قانونية . ونلاحظ أن صلاحيات لجنة وثائق

التفويض تقتصر ، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة ، على التأكد من الحقائق ، ما لم يوجد

حكم آخر . وعليه ، فان اللجنة لا تستطيع أن تحكم على سياسات الحكومية التي يتم النظر في

وثائق تفويضها .

وبما أن اللجنة قد رفضت وثائق تفويض وفد لأسباب غير منصوص عليها في النظام الداخلي

لهذه الجمعية ، لم يكن لنا بد من أن نصوت ضد التقرير . ويعتقد العشرة اعتقادا جازما أنه

يجب اعلاء مبدأ العالمية . ونخشى أن أسس هذه المنظمة بالذات ستتضعف ، اذا لم يحترم

دستورها .

وان هذه الاعتبارات هي مسألة مبدأ بالنسبة اليها . فهي لا تعني أن هناك أخذا وردا

في رفضنا لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . كما انها لا تعني انه قد

تضاءل اقتناعنا بأن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لنا ميبيا يجب أن يتوقف .

السيد لا بوانت ( كندا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : لا يستطيع وفدى الا أن يستنكر

القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن تمثيل جنوب افريقيا ، التي هي عضو كامل العضوية في

منظمتنا . ولقد تعدت لجنة وثائق التفويض والجمعية نفسها سلطاتهما عندما رفضتا وثائق التفويض

التي قدمتها هذه الحكومة بصورة قانونية . وان هذا بمثابة حرمان دولة عضو من ممارسة حقوقها

وامتيازاتها الأساسية ، وهو أحد المبادئ الأساسية في الميثاق الذى يحكمنا كلنا .

ولا نزال نولي أهمية كبرى لمبادئ العالمية والالتزام الصارم بتوزيع السلطات بين مجلس الأمن والجمعية العامة حسب المنصوص عليه في الميثاق ، ولا سيما في المادتين ٥ و ٦ منه . وان ما تقرر قبل هنيهة يعارض معارضة مباشرة هذه المبادئ .

فالمسألة التي كانت مطروحة أمامنا لم تكن تتعلق بطبيعة النظام الحاكم في جنوب افريقيا ، الذي ما فتئنا ندينه ؛ وانما كانت مسألة فنية بحتة تتعلق بوثائق تفويض وفد دولة عضو ، وهي الوثائق التي كان من الواضح حقا انها صحيحة تماما .

السيد كليستيل ( النمسا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان تصويت النمسا ضد تقرير لجنة وثائق التفويض لا يعتمد الا على الأحكام القانونية لميثاق الأمم المتحدة بشأن اشترك الدول الأعضاء في أعمال الجمعية العامة . ولا يعكس هذا التصويت الموقف الذي ما انفكت حكومتنا تتخذه ، وستواصل اتخاذه ، ازاء سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

ولقد أعربت حكومة النمسا، مرارا وتكرارا، عن ادانتها لسياسة الفصل العنصرى واحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ومن جهة أخرى ، تؤمن حكومتنا ايماننا راسخا بالمبدأ الأساسي المتمثل في عالمية الأمم المتحدة ، وهذا ما جعل وفدى يصوت من أجل قبول وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا .

وبناء على المادة ٢٩ من النظام الداخلي ، صوت وفدى ضد اقتراح ممثل الكاميرون .

السيد كيركا ( تركيا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف تركيا تجاه سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا جد معروف ولا داعي لتكراره هنا . فقد أؤنسحنا رفضنا التام لهـذـه السياسات العنصرية في كل البيانات التي ألقيناها ، بالإضافة الى كل تصويتاتنا في هذه المنظمة . وعليه ، فان تصويتنا ، قبل برهة ، لصالح الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض ، وتصويتنا السابق لصالح اقتراح الكاميرون يجب أن يفسر فقط في ضوء ما نشعر به من احتجاج على مثل هذه السياسات التي تتبعها جنوب افريقيا .

السيدة كيركا تريك ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الولايات المتحدة تعتقد أن وثائق تفويض جنوب افريقيا يجب ألا ترفض كما انها تعارض حزمنا بجنوب افريقيا من حقها في الاشتراك في الجمعية العامة .

( السيدة كيركباتريك ، الولايات  
المتحدة الأمريكية )

وان المسائل الاجرائية التي نحن بصدد حلها هنا لها آثار جوهرية ذات شأن بالنسبة الى الأمم المتحدة . ففي عام ١٩٧٤ ، أوصحت الولايات المتحدة اعترافها الشديداً على حكم الجمعية العامة الذي رفضت الجمعية العامة بموجبه وثائق تفويض جنوب افريقيا ، وبذلك تكون قد قررت عدم السماح للوفد المذكور بالاشتراك في أعمالها .

وتكرر الولايات المتحدة ، في هذه الظهيرة ، التأكيد على موقفها .  
وان الأمر ينطوي هنا على أكثر المسائل حيوية ، ألا وهما مسألتا العضوية وحقوق العضوية . فليس هناك علاقة بين ممارسة هذه الحقوق وعدم المعرفة بأن جنوب افريقيا تنوى استعادة مقعد هذا اليوم . كما ان الجدل بأن جنوب افريقيا متأخرة عن دفع أنصبتها المالية لا علاقة له كذلك بالموضوع . فميثاق الأمم المتحدة وحده له صلة بالموضوع . ويجب أن نسترشد بأحكام الميثاق وشروطه ، لا غير .

وبحكم المادتين ٥ و ٦ من هذا الميثاق ، لا يجوز ايقاف عضوية دولة عضو أو طردها من الأمم المتحدة الا بناء على توصية من مجلس الأمن تؤكدها الجمعية العامة . غير أن حرمان دولة عضو من حق الاشتراك في أعمال الهيئة البرلمانية العالمية الوحيدة ، أي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هو نتيجة أساسية للايقاف والطرده .

وعليه ، فان حق الاشتراك لا يمكن أن يرفض الا وفقاً للمادتين ٥ و ٦ من الميثاق . ولم يوص مجلس الأمن أبداً الجمعية بأنها يجب أن توقف أو تطرد جنوب افريقيا . لذا ، فان التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ لم يستند الى أساس قانوني . وان سرور الوقت على مسألة أساسية مثل حقوق العضوية لا يعطي الجمعية أساساً قانونياً أفضل لتعمل في عام ١٩٨١ ما أخطأت في عمله في عام ١٩٧٤ .

لم يبين أحد أن وثائق تفويض جنوب افريقيا لا تفي بمتطلبات النظام الداخلي . وان رفض النظر في وثائق التفويض هذه ، بمقتضى النظام الداخلي ، هو استعمال وثائق التفويض كذريعة لمحاولة التوصل الى الايقاف الذي فيه تجاوز لسلطات الجمعية العامة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لممثل ايسلندا ، ليتحدث باسم

البلدان الشمالية .

السيد توماسون ( ايسلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : باسم البلدان الشمالية -  
الدائمك وفنلندا والنرويج والسويد وايسلندا - أود أن أصرح بأن تصويتنا ضد الموافقة على التقرير  
الثالث للجنة وثائق التفويض يقوم على أساس المبادئ القانونية الصرفة .  
واننا نود أن نرى كل أعضاء الأمم المتحدة يشتركون في الأمم المتحدة ويتعاونون معها .  
وقد أعربت حكومات دول الشمالية غير مرة عن ادانتها لسياسة الفصل العنصرى واحتلال جنوب  
افريقيا غير الشرعي لناميبيا . بيد ان المسألة المعروضة على اللجنة هي ما اذا كانت وثائق التفويض  
قيد النفاذ تفي بمتطلبات النظام الداخلي للجمعية العامة . ومن رأى وفودنا ان وثائق التفويض تفي  
بم هذه المتطلبات وان اتخاذ قرار مخالف لذلك يكون بمثابة ايقاف للعضوية ، وهذا أمر يستلزم ، بموجب  
أحكام المادة ٥ و ٦ من الميثاق ، توصية من مجلس الأمن وقرارا من الجمعية .  
وان وفود البلدان الشمالية تؤيد بقوة مبدأ عالمية الأمم المتحدة ، وبما أن شروط المادتين  
٥ و ٦ من الميثاق غير مستوفاة ، فان وثائق التفويض المعنية يجب ان أن تقبل .

السير أنطوني بارسونز ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفدى ينضم  
الى البيان الذى ألقاه الممثل الدائم لهولندا باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي العشرة .  
وبالاضافة الى ذلك ، وباسم المملكة المتحدة ، أود أن أوضح ان وفدى يعتبر أنه لا يحق  
للجنة وثائق التفويض ، ولا للجلسة العامة لهذه الجمعية ، حرمان دولة عضو من حقوق العضوية  
الواردة في الميثاق . لقد رفضت اللجنة وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا لأسباب غير منصوص عليها  
في النظام الداخلي للجمعية العامة أو في الميثاق . وعليه ، فنحن مضطرون الى أن نصوت ضد  
الموافقة على هذا التقرير .

وان وفدى يعطي أهمية أساسية للمبدأ المنصوص عليه في المادة ٩ من الميثاق ، وهو ان  
الجمعية العامة تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، لا نعتقد ان من مصلحة  
المنظمة أن تستبعد جنوب افريقيا عن الاشتراك في هذه المناقشة . كما أن طرد جنوب افريقيا لن  
يساعد على حل المشاكل المطروحة أمامنا .

وقبل أن أختم كلامي ، أود كذلك تعلييل تصويت وفدى من قبل على الاقتراح الذى يدعو الى

عدم الاستماع الى ممثل جنوب افريقيا قبل أن تنظر الجمعية في تقرير لجنة وثائق التفويض .



لقد صوت وفدى ضد هذا الاقتراح . ونعقد انه كان يجب أن تعطى الفرصة لممثل جنوب افريقيا لكي يتحدث ، وفقا لأحكام المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وتنص هذه المادة بوضوح على ان كل ممثل اعترض أحد الأعضاء على اشتراكه في الدورة يسمح له بالجلوس بصورة مؤقتة متمتعاً بما يتمتع به سائر الممثلين من حقوق ريثما تقدم لجنة وثائق التفويض تقريرها وتبت الجمعية العامة في الأمر .

السيد فون شتود نييس ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن

أندم الى البيان الذى ألقاه وفد هولندا باسم البلدان الأوروبية العشرة . وأود ، باسم وفدى ، أن أعطي التفسير الاضافى التالي لكي يتضح هذا الأمر تمام الوضوح . ان حكومتى لا تتعاطف البتة مع سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا ، وهذا ما ذكرته على الدوام في الجمعية . بيد أن المسألة التى كان على الجمعية العامة أن تبت فيها متعلقة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ونظامها الداخلى الذى يعتمد على الميثاق . وقد نظرت الجمعية العامة في المسألة في مناسبات عديدة . كما انه قد كان وما زال من رأى وفدى - وأشير هنا الى تصريحات وفدى بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ و ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٩ و ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ - أن صلاحية لجنة وثائق التفويض لا تتعدى فحص الشكل القانونى لوثائق التفويض التى تقدمها أية حكومة معيّنة . أما تقييم شرعية وسياسات الحكومات التى تصدر وثائق التفويض هذه فهو أمر لا يتمشى مع أحكام الميثاق . وعلى هذا الأساس صوت وفدى ضد الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض .

السيد فرنسيس ( نيوزيلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لم تستطع نيوزيلندا أن تقبل

تقرير لجنة وثائق التفويض بشأن جنوب افريقيا . وما انفكت نيوزيلندا تؤيد مبدأ العالمية وحق كل الدول الأعضاء في أن تسمع كلمتها . ولا نعتقد أن وظيفة لجنة وثائق التفويض هي الفصل في موضوع شرعية الحكومات ؛ ان وظيفتها ، في نظرنا ، هي مجرد تحديد ما اذا كانت وثائق التفويض مطابقة للأصول . وتصويتنا بشأن هذه المسألة لا يؤثر بأى شكل من الأشكال على رفض نيوزيلندا القاطع لسياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، كما لا يؤثر على معارضة نيوزيلندا احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

السيد ليبريت ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أود باسم الوفد الفرنسي ، أن

أؤيد ما قاله المندوب الدائم لهولندا باسم بلدان الاتحاد الأوروبي .

ان موقف وفدي له اعتبارات قانونية ، لاسيما فيما يتعلق بالمواد ٥ و ٦ و ٩ من الميثاق .

وهذا الموقف مماثل للمواقف التي اتخذها الوفد الفرنسي في مناسبات مشابهة .

ونلاحظ أن صلاحيات لجنة وثائق التفويض تقتصر ، طبقا للنظام الداخلي للجمعية العامة ،

وفي حالة عدم وجود أحكام أخرى ، على التأكد من الحقائق ، وهو أمر لا علاقة له بسياسات الحكومات

المعنية . وبما أن اللجنة قد رفعت وثائق تفويض وفد لأسباب غير واردة في النظام الداخلي للجمعية

العامة ، لم يكن لنا مفر من أن نصوت ضد التقرير . ونشعر ، في الواقع ، بأنه ما من منظمة لا تحترم

قوانينها الأساسية الا وتعرض نفسها للخطر . فأى عضو من أعضائها قد يستطيع في يوم ما أن يصبح

سحبة لهذا الضعف ، بينما العالمية هي أساس الأمم المتحدة بالذات .

ونحن نفهم ونحترم المشاعر التي جعلت عددا من الوفود ، في دورات سابقة وفي هذه

الدورة ، أثناء قيام لجنة وثائق التفويض بأعمالها ، تتدد بسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب

افريقيا . وقد أعربنا ، في مناسبات كثيرة ، وبشكل واضح جدا ، عن رفضنا لسياسات الفصل العنصري .

واننا نعتبر السياسة التي تميز بين الناس لاعتبارات إثنية ، بحجة التنمية المنفصلة ، بأنها منافية

للاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، بلا تمييز بسبب العرق أو

الجنس أو اللغة أو الدين كما هو مطلوب ، في الميثاق ، من الدول الأعضاء .

ومن المؤسف ان جنوب افريقيا لم تعط فرصة التحدث قبل التصويت .

السيد دييز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان التصويت الذي أجرى لم يكن

على ناميبيا أو على سلوك جمهورية جنوب افريقيا ؛ وانما كان بشأن تطبيق القواعد القانونية المعمول

بها في هذه المنظمة . ولقد صوتنا ضد تقرير لجنة وثائق التفويض لأننا نعتقد انه مخالف لروح

الميثاق وحرره ولמידأ عالمية الأمم المتحدة .

وبالانمافة الى ذلك - وبالرغم من ان ذلك لم يكن عاملا حاسما في قرارنا - فاننا نعتقد

أن هذا التصويت ليس من شأنه الا أن يصرف الرأي العام العالمي عن أعمالنا . ونأسف انه

بتصويتنا هذا قد ابتعدنا عن أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية ، وأصدقائنا في آسيا وافريقيا الذين

نشترك معهم في رفض سياسات الفصل العنصري رفضا حازما . ولكننا ، نعتقد اعتقادا جازما

ان الأمل الوحيد في احترام البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم يكمن في تأييد القواعد القانونية ، وهذا هو المبدأ الذي استرشد به وفد شيلي في التصويت بعد ظهر اليوم .

السيد اندرسون ( استراليا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان الوفد الاسترالي قد صوت

ضد الاقتراح الداعي الى عدم الاستماع اليوم ، في هذه الجمعية ، الى وفد جنوب افريقيا ، وضد الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض الذي استمعنا اليه قبل برهة . وقد فعلنا ذلك لاعتبارات قانونية ، ولا سيما لأننا نؤيد المبدأ الأساسي المتمثل في عالمية عضوية الأمم المتحدة . ان تصويت استراليا لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على رفض حكومتي القاطع لسياسة الفصل العنصرى ، كما انه لا يؤثر على الرفض القاطع أيضا لاحتلال حكومة جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

السيد توما ( ساموا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان امتناع ساموا عن التصويت لا يعني

انه لا يعكس مقتنا لسياسة الفصل العنصرى التي تتبناها جنوب افريقيا ؛ فمعارضتنا لهذه السياسة كاملة . بيد أنه يعكس اعتقاد ساموا أن فحص وثائق تفويض كل عضو يجب أن يتم وفقا للقواعد المطبقة على كل الأعضاء الآخرين ، كما هي منصوص عليها في النظام الداخلي لهذه الجمعية .

السيد كاسكايس ( البرتغال ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوتت البرتغال ضد

تقرير لجنة وثائق التفويض لأنها ترى أن وثائق التفويض التي تقدمت بها حكومة جنوب افريقيا تفي بالشروط الاجرائية الضرورية . فضلا عن ذلك ، فاننا نعتقد ان جنوب افريقيا يجب أن تعتبر على انها أحد الأطراف في مسألة ناميبيا ، طبقا لما تم التأكيد عليه في كثير من قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . ومع ذلك ، فان هذا الموقف يجب ألا يفهم أو يفسر ، بأي شكل من الأشكال ، على انه تحول عن الموقف المعروف الذي اتخذته بلدى بشأن مسألة ناميبيا ، أو تحول عن ادانتنا الشديدة لسياسة الفصل العنصرى .

السيد بيزا اسكالانتى ( كوستاريكا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : يود وفد كوستاريكا

أن يوضح تماما لماذا امتنع عن التصويت بشأن وثائق التفويض التي قدمتها حكومة جنوب افريقيا ، وذلك في كل من لجنة وثائق التفويض هذا الصباح ، والجلسة العامة بعد ظهر اليوم .

أولا ، لقد أدان وفد كوستاريكا ، ولا يزال يدين بحزم ، كلا من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي وغير المقبول لناميبيا ، والنظام العنصرى غير الانساني الذي يقوم على الفصل العنصرى

الذى تفرغة أقلية على أغلبية السكان الأصليين في جنوب افريقيا . ولهذين السببين ، لم نكتف بال تصويت لصالح جميع قرارات الأمم المتحدة التي تدين هذه الحكومة ، بل اننا ، بالانضافة الى ذلك ، نادينا دائما ولا نزال ننادى بأن تشرع الجمعية العامة ، ولا سيما مجلس الأمن في اتخاذ تدابير فعالة تهدف الى وضع حد لكل من الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ونظام الفصل العنصرى . بيد أن وفدى يعتقد ، فيما يتعلق بمشكلة وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا ، أنه لا بد من المراعاة اللازمة لاعتبارات أخرى . وتتطلب هذه الاعتبارات التمييز بين حالتين منفصلتين ، احدهما شرعية الوفد أو عدم شرعيته - وبصفة عامة شرعية حكومة جنوب افريقيا الراهنة . من حيث تمثيله لهذا البلد في الجمعية العامة ؛ والأخرى هي احتلال حكومة جنوب افريقيا لناميبيا .

وفي الحالة الأولى ، فالمسألة تتعلق باشتراك أو عدم اشتراك حكومة جنوب افريقيا الحالية في أنشطة الجمعية العامة ، بصفتها تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة . وفي الحالة الثانية فان الأمر يتعلق أكثر بحكومة - سواء أكانت أو لم تكن عضوا في الأمم المتحدة - متهمه بانتهاكات خطيرة للقانون الدولي .

وبخصوص الصفة التمثيلية لحكومة جنوب افريقيا التي تمكنها من تفويض وفدها لدى الجمعية العامة - وهو في الواقع الأمر الوحيد الذى يمكن أن يناقش في إطار مسألة وثائق التفويض - امتنع وفدى عن التصويت لأنه رأى ان هناك حججا قانونية متناقضة يجب اعتبارها . فمن ناحية ، هناك ما هو في صالح وثائق تفويض هذا الوفد وهو ان الأمم المتحدة لم تتخذ أيأ من الاجراءات المنصوص عليها قانونيا في الميثاق وفي مواد النظام الداخلى ذات الصلة . ومن ثم ، لا يمكن استكمال لجنة وثائق التفويض ولا مسألة وثائق التفويض من أجل اصدار حكم في هذا الموضوع ، الذى ينطوى كذلك على مبادئ مهمة مثل مبدأ عالمية عضوية الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى ، هناك حقيقة تتسم بالموضوعية وليست في مصلحة وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا ، وهي اننا نتعامل مع حكومة لا تدعى جمهرا وصراحة انها أهلا للتمثيل بما انها تنتهج رسميا سياسة تحكّم الأقلية في الأغلبية .

وفي هذا الصدد ، فان الحجج المتناقضة لم تستطع أن تفضي بنا الا الى الامتناع عن التصويت . ومع ذلك ، وبخصوص الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، نود أن نوضح اننا نرى في هذه الحالة ان حكومة جنوب افريقيا متهمه بانتهاكات عالمية ، وعلى هذا الأساس يجب أن يستمع اليها ، وليس ذلك بالضرورة بصفتها عضوا في الأمم المتحدة ، قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن .

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AG.109/611 و Corr.1 و A/AG.109/605 و Add.1 و A/AG.109/604 و A/35/23(Part IV)) ؛
- ( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ( A/35/24 و Corr.1 ) ؛
- ( ج ) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617) ؛
- ( د ) مشاريع قرارات (A/35/24 و Corr.1 ، المجلد الثاني ، الفرع ( )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ستعود الجمعية الآن الى النظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال ، أى " مسألة ناميبيا " .

أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، سعادة السيد بول . ج . ف . لوساكا ، من زامبيا ، ليوصل القاء بيانه .

السيد لوساكا ( زامبيا ) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، لقد تفضلتم وطلبتم مني أن أوصل القاء بياني . واذا سمحتم لي ، وسمحت لى الجمعية العامة ، أود أن أعيد القاء بياني من أوله .

غير أنني أود أن أعرب ، أولاً وقبل كل شيء ، عن دهشتي للوقت الذى استغرقته المسألة الاجرائية التي أثرت هذا الصباح . لقد ظننت ان مقرر الجمعية العامة الذى اتخذ في عام ١٩٧٤ في هذا الشأن مازال معمولاً به ؛ ولكن الأمر ، للأسف ، ليس كذلك .

تمثل هذه الدورة ٣٥ سنة من حياة منظمنا ، ولقد نالت بلدان عديدة استقلالها خلال هذه السنوات الخمس والثلاثين وأخذت المكان اللائق بها في مصاف الأمم كأعضاء في هذه المنظمة . غير أن شيئاً لم يتغير بالنسبة لناميبيا التي ظلت مسألتها مدرجة في جدول أعمال الجمعية طوال ٣٥ عاماً . وان ناميبيا لاتزال تحت سيطرة دولة أجنبية ، هي جنوب افريقيا ، التي تحتلها احتلالاً غير شرعي .

واليوم ، وكما هو الشأن قبل ٣٥ سنة خلت ، حينما وضعت أمانة مقدسة في نمة جنوب افريقيا لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان نيل شعب ناميبيا استقلاله ، فان ناميبيا لاتزال اقليماً

غير مستقل ، اقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي ، اقليما محتلا احتلالا غير شرعي ، واقليما - وهذا هو الأدهى - يسيطر عليه ذلك النظام الشرير ، أي نظام جنوب افريقيا . وان النظام المذكور لم يكتف بخيانة الأمانة التي عهدت بها الأمم المتحدة اليه فيما يتعلق بتحقيق رفاهية شعب ناميبيا والسير بهذا البلد نحو الاستقلال ، بل ان جنوب افريقيا قد استهزأت أيما استهزاء بالعديد من قرارات هذه المنظمة المتعلقة بمسألة ناميبيا ، ان أنها حطت من قدر شعب ناميبيا وقهرته . وقررت الجمعية العامة خلال دورتها العادية الحادية والعشرين ودورتها الاستثنائية الخامسة ، على التوالي ، انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وطالبت بانسحاب جنوب افريقيا الكامل من الاقليم دون قيد أو شرط ، بسبب الانتهاك المفضوح لحقوق الانسان المرتكب ضد شعب ناميبيا عن طريق حرمان هذا الشعب من حقه في تقرير المصير . ووضعت ناميبيا ، فيما بعد ، تحت مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة من خلال مجلس ناميبيا ، الذي أنشأته الجمعية العامة سنة ١٩٦٧ باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة لإدارة ناميبيا ، في انتظار الاستقلال .

وان المجلس ، وهو يمارس سلطته القانونية على ناميبيا ، وضع مرسوم القرار رقم ١ بشأن حماية موارد ناميبيا الطبيعية ، الذي ينص ، في جملة أخرى ، على أن يكون أي ترخيص أو امتياز يمنحه نظام جنوب افريقيا باطلا ولاغيا ؛ وأن يكون أي قسط من الموارد الطبيعية لناميبيا يؤخذ منها دون موافقة المجلس عرضة للحجز والمصادرة لصالح شعب ناميبيا ؛ وأن يكون أي شخص أو شركة يخالف أحكام مرسوم القرار رقم ١ مسؤولا ، لدى الحكومة المقبلة لناميبيا المستقلة بدفع تعويضات . وأعلنت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، بموجب قرارها ٩٢/٣٤ بـأء المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، أن استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية لموارد ناميبيا الطبيعية ، خرقا لميثاق الأمم المتحدة وكذلك لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، ولمرسوم القرار رقم ١ بشأن حماية موارد ناميبيا الطبيعية ، يعتبر غير شرعي . وطلبت الجمعية العامة الى مجلس ناميبيا ، بمقتضى قرارها ، أن يقدم لها تقريرا عن النتائج التي توصل اليها فيما يتعلق بجلسات الاستماع بشأن موضوع استغلال أورانيوم ناميبيا .

وقد اعتمد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات عديدة فيها أحكام مماثلة ، كما أن محكمة العدل الدولية قامت في سنة ١٩٧١ ، باصدار فتوى تنص على أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر غير شرعي ، ولذلك فان أي عمل تقوم به جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر غير شرعي .

ولما طلب من محكمة العدل الدولية أن تعطي تفسيراً للأثار القانونية التي تترتب بالنسبة للدول الأعضاء على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا ، رغم صدور قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، أشارت المحكمة ، في فتاها المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، إلى أن وجود جنوب أفريقيا المستمر في ناميبيا غير شرعي وأنه يتعين عليها سحب ادارتها فوراً من ناميبيا . وأعلنت المحكمة ، علاوة على ذلك ، أنه يتوجب على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تمتنع عن إقامة أشكال من العلاقات أو المعاملات الاقتصادية مع جنوب أفريقيا فيما يخص ناميبيا أو نيابة عنها . وقد كانت المحكمة صريحة وجازمة ، في تفسيرها للقرار ٢٧٦ (١٩٧٠) ، الذي تنص الفقرة ٢ من منطوقه أن :

” الوجود المتواصل لسلطات جنوب أفريقيا في ناميبيا غير شرعي ” .

وذكرت المحكمة بأنه :

” لا أساس للتفسير القائل بأنه عندما ما يصدر مجلس الأمن بياناً بموجب المادة ٢٤ من الميثاق ، باسم كل الدول الأعضاء ، فإن هذه الدول لها الحرية في تجاهل عدم الشرعية ، أو حتى في الاعتراف بانتهاكات القانون الناتجة عن ذلك ” . ( محكمة العدل الدولية ، فتوى صادرة بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، الفقرة ١١٢ )  
وأكدت المحكمة أنه :

” يتوقع من أعضاء الأمم المتحدة ، عند مواجهة حالة غير قانونية مثل هذه ، على المستوى العالمي ، أن يتصرفوا طبقاً للبيان الملحق باسمهم ” . ( المرجع نفسه )

وانتهت المحكمة ، في قرارها ، إلى ما يلي :

” . . . المقررات التي اتخذها مجلس الأمن في الفقرتين ٢ و ٥ من قراره ٢٧٦

( ١٩٧٠ ) ، من حيث علاقتها بالفقرة ٣ من قراره ٢٦٤ ( ١٩٦٩ ) والفقرة ٥ من قراره ٢٦٩

( ١٩٦٩ ) ، تم اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق ومبادئه ، ووفقاً للمادتين ٢٤ و ٢٥ ” .

( المرجع نفسه ، الفقرة ١١٥ )

وأكدت المحكمة ان هذه المقررات ، بناء على ذلك ،

” تلزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهي بذلك ملزمة بقبولها وتطبيقها ” .

( المرجع نفسه )

ومع ذلك ، ظل نظام حكم بريتوريا يتحدى كل القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، واستمر بعناد في احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم ، بتواطؤ ضمنى مع الدول الغربية - الأعضاء في هذه المنظمة - التي تتاجر وتحفظ بعلاقات عسكرية واقتصادية متنوعة مع جنوب افريقيا . ان هذا لعبث ولثم .

لذا لسنا مستغربين من أن جنوب افريقيا دبرت مخططات أخرى مثل ما يسمى باعلان الحاكم الادارى العام بشأن السلطات التمثيلية . ١٩٨٠ ، الذى يقسم شعب ناميبيا الى كيانات عميلة ، محددة على أساس عرقي وقبلي ، يتحكم فيها ما يسمى بتحالف تورنهال الديمقراطى وحركة الاحتفاظ بمبادئ تورنهال ( أكنسور ) وخونة اثنيون آخرون متكرون تحت ستار أحزاب سياسية داخلية في الاقليم تابعة لجنوب افريقيا . وانه لمن أوهام الخيال ان تسمي جنوب افريقيا هيئة معيئة باسم مجلس الوزراء وتخولها سلطات تنفيذية وادارية . وعليه ، فهناك مجموعة من السياسيين الفاشلين تعرضهم جنوب افريقيا ، وكأنهم قطيع ، أمام العالم الغربي باعتبارهم الممثلين الحقيقيين لشعب الاقليم .

ما معنى هذا ، يا ترى ؟ معناه أن جنوب افريقيا تأمل ، بهذه المكيدة ، أن تكسب التأييد لهذه العناصر المخدوعة ، وربما الاعتراف بها في الاقليم ، ومن ثم تسعى الى الاتيان على المقررات السياسية المعروفة جيدا والتي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، والواقع ، أن الحاج جنوب افريقيا نفسه ، أثناء المحادثات الأولية عن ناميبيا ، التي أجريت في جنيف ، بشأن ما يدعى بعدم تحيز الأمم المتحدة ، لم تهدف الا الى فرض الاعتراف بالأحزاب الداخلية المزعومة . وان نظام الحكم العنصرى لجنوب افريقيا لا يدخر جهدا وهو يسعى عبثا لخلق بلبلة في المجتمع الدولي ، عن طريق تدبير حيل مخالفة تماما لأهداف منظمنا ، المعلن عنها بوضوح ، بشأن ايجاد حل شرعي وحقيقي لمسألة ناميبيا . وقد شاهدت الجمعية العامة هذا الصباح وبعد ظهر اليوم جهود نظام حكم بريتوريا الرامية الى بث الفوضى في المنظمة .

وفي بداية الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، سعت جنوب افريقيا ، من خلال عميلها ديرك مادج ، وهو عضو في " البرودربوند " السرية والرئيس المزعوم لتحالف تورنهال الديمقراطى للاشتراك في مناقشات هذه الدورة كمجرد وسيلة للحصول على الاعتراف . ولقد فهمت أنه قدم طلب مشابه ، في الأسبوع الماضي ، الى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، قصد توجيه الدعوة الى تحالف



تورنهال الديمقراطي من أجل الاشتراك في هذه المناقشة على قدم المساواة مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وبالطبع ، فان قرار مجلس الأمن ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) يمكن أن يحسم هذا الأمر . وعلى كل حال ، فان هذا أمر لا يمكن قبوله أبدا لأنه يتنافى مع قرارات كثيرة للجمعية العامة ، بما في ذلك المواقف السياسية التي اتخذتها هذه الجمعية مرارا وتكرارا ، والتي تقضي بالاعتراف بسوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ولم تقدم الجمعية العامة دعوة دائمة الا لسوابو من أجل الاشتراك في المناقشة بشأن ناميبيا . وسوابو وحدها هي التي تتمتع بوضع المراقب الدائم في هذه المنظمة ، وفقا لمقرر الجمعية العامة .

ولا يمكن السماح لجنوب افريقيا ، من خلال سوء التمثيل ، وسوء التفسير والتلميحات المتعمدة أن تسعى للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بعملائها ، ومن ثم تفويض الاعتراف السليم واللازم الذي اكتسبته سوابو بفضل كفاحها الشرعي من أجل الحرية والاستقلال الحقيقي ، وبفضل المناضلين الناميبيين في سبيل الحرية وكثير من الشهداء الذين بذلوا عرقهم ودماءهم . ولا بد لنا من رفض الحاح جنوب افريقيا على اتهام منظمنا بالتحيز ، لأن ذلك لا أساس له من الصحة .  
وعلينا أن نكون دائما متفطنين لكل المناورات التي تحيكها باستمرار جنوب افريقيا ، لا ضد شعب ناميبيا فحسب ، ولكن ضد منظمنا كذلك . فنظام حكم جنوب افريقيا منكم اليوم في محاولاته لاتقان حيله المعروفة في فن المقمقة السياسية والألعاب السياسية - وهذا يعني البراعة في التحدث من خلال دمية وفن التشقلب .

لقد مضت الآن ثلاث سنوات تقريبا منذ أن أعطت جنوب افريقيا الانطباع بأنها وافقت على خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولكن جنوب افريقيا سعت ، طوال هذه الفترة ، الى ادخال عدد من العناصر التي لا علاقة لها بهدف الخطة المعلن بوضوح ، بالاضافة الى انها وضعت عقبات في طريق التنفيذ السلس للخطة وذلك عن طريق مداومة اللاجئيين في مخيمات سوابو وقتلهم واعطابهم ، وارتكاب اعمال عدوانية ضد دول افريقية مستقلة . قد تم القيام بأخر هذه الأعمال - منذ اسابيع قليلة فقط - ضد موزامبيق .

وبالاضافة الى ذلك ، وفي محاولة لخلق بلبلة وصعوبات أخرى اثناء فترة تنفيذ الخطة ، شرعت جنوب افريقيا في تحويل جيشها غير الشرعي في ناميبيا الى ما يدعى بقوة جنوب غرب افريقيا الاقليمية . وهذا يعني بوضوح ان جنوب افريقيا تنوى أن تحافظ باستمرار على تحصينات جيشها في

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس  
الأمم المتحدة لناميبيا )

ناميبيا تحت ستار مشؤوم ، ان تدعي انها قوة ناميبية ، وبذلك تقوّض الفاية التي تسمى اليها خطة الأمم المتحدة الرامية الى الانسحاب الكامل ، عند الاستقلال ، لكل العاملين العسكريين من جنوب افريقيا . ثانيا ، ان جنوب افريقيا تسمى ، عن طريق تجنيد وتدريب جيوش قبلية اضافية في الاقليم ، الى خلق جو من الحرب الأهلية واقحامه فيما هو في الحقيقة كفاح سوابو من أجل حقوق شعب ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير مصيره واستقلاله . وان كل هذه الخدع المبيّنة من جانب نظام الحكم العنصري والاحتلالي غير الشرعي في ناميبيا أمور تدعو الى الاستياء بالاضافة الى انها بغيضة ، وتستحق أن يدينها المجتمع العالمي كله بدون لبس .

واثناء فترة المحادثات الأولية هذه التي ظلت فيها جنوب افريقيا تلعب لعبة الاختباء ، مع كل الأطراف المعنية ، اظهرت سوابو باستمرار حنكة سياسية نادرة ان قدمت التنازلات الضرورية التي كان من شأنها أن تسهل التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة .

وحتى في جنيف ، اثناء المحادثات الأولية بشأن ناميبيا ، فان رئيس سوابو السيد سام نوجوما ، صرح علنيا ان منظمته مستعدة للتوقيع مع جنوب افريقيا على اتفاق لوقف اطلاق النار . وان جنوب افريقيا هي التي رفضت هذا العرض وتسببت ، عمدا ، في انهيار محادثات جنيف بشأن ناميبيا .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يثني على الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، والعاملين معه . كما انه يثني على سوابو ، ومنظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة ونيجيريا ، لصبرها ، وتعاونها ، وثباتها . ولكن جنوب افريقيا ، المفرورة بأوهام العظمة القائمة على العنصرية ، يجب ألا تفسر أبدا كل هذه الاجتهادات بأنها تعني ان المجتمع الدولي قد توانس في حييطته وخفف من يقظته ، اللتين حافظ عليهما دائما . ويجب على المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان الغربية الخمسة - أي كندا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة - يجب عليها القيام ، حسب الاقتضاء ببدء أو مواصلة الضغط على نظام جنوب افريقيا من أجل مراعاة القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا ، الى أن يصبح الاقليم حرا ومستقلا حقيقة . وهنا ، يجب أن نحث من جديد هذه البلدان الغربية التي ليست شريكة تجارية وحليفة تقليدية لجنوب افريقيا فحسب ، ولكنها كانت كذلك صاحبة

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس  
الأمم المتحدة لناميبيا )

الأفكار التي أدت في نهاية المطاف الى وضع خطة الأمم المتحدة ، ان تستخدم عضلاتها الاقتصادية وتضبط على نظام جنوب افريقيا العنصرى من أجل الاذعان لقرارات الأمم المتحدة ، وبهذا يتم تنفيذ خطة الأمم المتحدة بدون مزيد من التأخير .

وان عدد القرارات المتخذة ، منذ عام ١٩٦٠ ، بشأن الجنوب الافريقي ، أى ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها ، لينم عن القلق الذى أبدته الأمم المتحدة في تعاملها مع فئة صغيرة من العنصريين البيض ، الذين تساند هم الدول الغربية الكبرى في اضطهادهم للسود . فالدول الغربية الكبرى تؤيد ٣ ملايين من البيض يضطهدون ٢٠ مليوناً من غير البيض في ناميبيا وجنوب افريقيا ، بسبب العلاقات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والأيدولوجية والسياسية ، التي تربطهم بجنوب افريقيا . ولكن الأمم المتحدة يجب أن تفرض سلطتها في ناميبيا ، بصفتها السلطة الادارية الشرعية الى أن يحصل هذا الاقليم على استقلاله الحقيقي . ويجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالرغم من التدابير التي يتخذها نظام بريتوريا من أجل التوسع في الفصل العنصرى وتدعيمه في ناميبيا . ان الأمم المتحدة مسؤولة عن ناميبيا .

وقد أثبت كثير من العلماء والخبراء ، ذوى الشهرة العالمية والأكاديمية على مختلف درجاتها بحقائق وأرقام ، اثناء جلسات الاستماع بشأن الأورانيوم الناميبى ، كيف ان هذه الحكومات الغربية تعمل مع شركاتها المتعددة الجنسية باتفاق مع نظام جنوب افريقيا العنصرى من أجل نهب موارد ناميبيا . وما زاد من الحنق والجفاء ما تم الوقوف عليه من الشهادات التي أدلى بها شهود كثيرون بشأن المرحلة التي وصلت اليها جنوب افريقيا من حيث قدرتها النووية ، عن طريق الاستغلال غير المشروع لموارد الأورانيوم الناميبى ، بمعونة الشركات المتعددة الجنسية ، بما في ذلك شركات بعض الحكومات الغربية .

وكم هو رهيب ومروّع اذا حصل ان اصبح شعب ناميبيا والشعوب المجاورة له في المنطقة ضحية لسلاح ذرى تضعها التكنولوجيا الغربية في الأيدى الرعناء لجنوب افريقيا العنصرية . فلقد كان الوقت للبلدان الغربية المتعاونة مع جنوب افريقيا أن تتبين الخطر الذى تتعرض له بسرعة البشرية عامة وشعوب منطقة الجنوب الافريقي خاصة من جانب نظام بريتوريا ، وأن تعترف بذلك الخطر . فالمحاضر الحرفية لجلسات الاستماع بشأن الأورانيوم الناميبى ، التي تتضمن شهادة الخبراء والعلماء ، قد نشرت باعتبارها من وثائق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

(السيد اوساكا ، رئيس مجلس  
الامم المتحدة لناميبيا )

وسيقدم المجلس كذلك الى الجمعية العامة ، كجزء من تقريره ، ملخصات لهذه الشهادة ،  
بالاضافة الى استنتاجاتنا وتوصياتنا المقترحة لبرنامج عمل . ومن واجبي أن أقول للجمعية العامة  
انه يلزمنا جميعا أن نبذل مجهودا متضافرا ، بروح من التعاون ، لكي نثبت لنظام بريتوريا ان صبرنا  
قد نفذ امام تذبذبه بشأن ناميبيا ، وان برنامج عمل جديد لمواجهة هذه الحالة قد أصبح حتميا .  
ويجب أن نثبت لهذا النظام العنيد ان اعضاء المجتمع الدولي مضمون على العمل حسب ما يقتضيه  
الأمر .

وأود أن أؤكد انه يجب اعتبار جنوب افريقيا مسؤولة تماما عن انهيار محادثات جنيف الأولية  
بشأن ناميبيا . كما انه يجب ان يتضح للجميع ان جنوب افريقيا هي العنيدة ، وانها هي التي رفضت  
مرة أخرى فرصة نادرة لحل مسألة ناميبيا حلا سلميا ، وقد اظهرت بذلك انها تفضل مواجهة عسكرية  
ستكون في الواقع عواقبها خطيرة جدا .

وقد أعربت دول الواجهة ونيجيريا ، في اجتماع القمة ، المعقود في لوساكا ، زامبيا ، في  
١٦ شباط/فبراير ١٩٨١ ، عن استيائها لاختفاق مؤتمر جنيف ، وعزت هذا الاختفاق الى عناد جنوب  
افريقيا العنصرية المستمر . ومن ناحية أخرى ، امتدت سوابو لحكمتها السياسية اثناء المحادثات .  
واستخلصت ان سوابو ليس امامها سوى تكثيف حرب التحرير في ناميبيا ، نظرا لاختفاق مؤتمر جنيف .  
ولم نعد نستطيع ان ننتظر جنوب افريقيا حتى تقرر ما ستفعله ، لأن التجربة علمتنا ان  
الانتظار يذهب سدى . وعلينا ان نمضي قدما في مناقشة موجهة للأغراض العملية في هذه الدورة  
المستأنفة . وبالفعل ، فان مشاريع القرارات التي عرضها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الجمعية  
العامة تهدف بوضوح الى هذا .

وان المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ناشد مجلس الأمن ، في البيان الذي أصدره  
اجتماعه الأخير المعقود في نيودلهي ، الهند ، أن يعقد اجتماعا بافية فرض برنامج الزامي وشامل  
لمعقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا ، لكي تجلو عن ناميبيا التي تحتلها بصفة غير شرعية . ودعا  
اجتماع القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في فريتاون ، سيراليون ، في عام ١٩٨٠ ، واجتماع  
لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في أروشا ، تنزانيا ، هذه السنة ، الى  
اتخاذ نفس التدابير . وكرر اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي اختتم أعماله  
في أديس ابابا ، نداه بفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا في نيسان/ابريل من هذه السنة . وفي رأينا

ان على الجمعية العامة الحالية أن تستجيب لكل هذه النداءات في دورتها الخامسة والثلاثين المستأنفة .

وأخيرا ، لي الشرف أن اقدم التقرير السنوي لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الدورة الخامسة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة . وكل من التقرير والتوصيات والآثار المالية واردة في الوثيقة A/35/24 والتصويب ١ . وقد وزع هذا التقرير كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وقدّم في ثلاثة مجلدات .

وان المجلد الأول يبدأ بكتاب الاحالة ومقدمة ، وكلاهما يعكس المهجة السياسية للمجلس ، حسب ادراكه للمرحلة الحاسمة التي بلغتها الآن الحالة السياسية في ناميبيا . وهذا المجلد ينقسم بدوره الى ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول يعالج أعمال المجلس بوصفه أحد اجهزة تقرير السياسة في الأمم المتحدة ، ويتضمن ستة فروع .

والجزء الثاني يصف أعمال المجلس بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا ، وينقسم الى عشرة فروع .

والجزء الثالث يصف تنظيم المجلس ويورد مقرراته ، في فرعين هما : الفرع "أولا" الذي يصف تنظيم اعمال المجلس ، والفرع "ثانيا" يتضمن البيانات الرسمية والبلاغات والقرارات والمقررات المتعلقة بالفترة قيد الاستعراض .

وتتضمن الطبعة الأخيرة للمجلد الأول مرفقات الأجزاء الأول والثاني والثالث .

والمرفق الأول يتطرق الى مسألة تخصيص موارد للمجلس عن عام ١٩٨٠ في نطاق الميزانية

البرنامجية ١٩٨٠-١٩٨١ .

والمرفق الثاني هو المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ويتضمن المرفق الثالث قائمة الوثائق الرسمية للمجلس .

أما المجلد الثاني ، الجزء الرابع ، فيتضمن التوصيات والأنشطة التي تترتب عليها آثار

مالية ، وهو ينقسم الى فرعين .

والمجلد الثالث ، الجزء الخامس ، عبارة عن تقرير المجلس عن جلسات الاستماع بشأن

الأورانيوم الناميبى ، وهو الأمر الذى سبق أن أشرت اليه في كلمتي . كما انه ، في حد ذاته ، تقرير

شامل مؤلف من حوالي مائة صفحة . ويتضمن توصياته والآثار المترتبة عليها .

(السيد لوساكا، رئيس مجلس  
الأمم المتحدة لناميبيا)

لقد كان لي الامتياز أن قدمت التقرير السنوي لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى دورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين المستأنفة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد ميلس هلسكوف ، من الدانمرك ، الذي سيقدم الجزء الرابع من تقرير اللجنة الخاصة .

السيد هلسكوف (الدانمرك) ، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الأربعة والعشرين الخاصة) (الكلمة بالانكليزية) : بصفتي نائبا لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن اقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة عن اعمالها خلال عام ١٩٨٠ بشأن مسألة ناميبيا . ويرد هذا الفصل في الوثيقة (Part IV) A/35/23 . وان هذا التقرير ، المتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال ، مقدم عملا بمنطوق الفقرة ١٢ من القرار ٣٤/٩٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ الاعلان ، الذي رجعت اللجنة العامة بموجبه اللجنة الخاصة :

” مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

” ( أ ) وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ” .

وقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، في مواصلتها اداء المهام المذكورة أعلاه المتعلقة بمسألة ناميبيا ، مختلف القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولاسيما القرارات ٣٤/٩٢ ألف الى زاي الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين ، بشأن هذه المسألة ، بالاضافة الى المقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

وكما سيلاحظ من التقرير ، فان اللجنة الخاصة بحثت مرة أخرى ، بالتفصيل ، خلال عام ١٩٨٠ ، التطورات المتصلة بمسألة ناميبيا ، واشترك في ذلك بشكل نشط ممثلون عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وعن سوابو .

( السيد هلسكوف ، نائب رئيس  
لجنة الأربعة والعشرين الخاصة )

وفي توافق الآراء الذي توصلت اليه اللجنة الخاصة في آب/اغسطس من السنة الماضية ،  
لفتت انتباه المجتمع الدولي الى الحالة الخطيرة للغاية السائدة في ناميبيا نتيجة للمناورات المستمرة  
التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا المحتل ، من أجل الابقاء على سيطرته غير الشرعية على الاقليم ،  
واعترت ان جنوب افريقيا تتحمل مسؤولية خطيرة في خلق تلك الحالة التي تهدد السلم والأمن  
الدوليين تهديدا خطيرا .

ومع استمرار تردى الأوضاع في ناميبيا نتيجة تصلب نظام الأقلية العنصرية في برييتوريبيا  
ومناوراته المشؤومة وتكتيكاته المعوقة ، لاحظت اللجنة انه لا بد الآن أكثر من أى وقت مضى من أن تعيد  
الأمم المتحدة التأكيد على مسؤوليتها في هذا الأمر ، وأن تتخذ خطوات عاجلة لكي يمثل نظام  
الأقلية امثالنا آمينا وتاما لمقررات الأمم المتحدة بغية تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه ، غير  
القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال بدون مزيد من تأخير .

وتدين اللجنة الخاصة بشدة استمرار جنوب افريقيا في الاحتلال غير الشرعي للاقليم ،  
وقمعها الشرس للشعب الناميبى ، وانتهاكها المستمر لحقوق الانسان المخولة له ، بالاضافة الى  
جهودها الرامية الى تدوير الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

وان اللجنة الخاصة ، ان تؤكد مرة أخرى على ان الأمم المتحدة مسؤولة بصفة مباشرة عن ناميبيا ،  
فانها أكدت مجددا كذلك على الحق ، غير القابل للتصرف ، لشعب الاقليم في تقرير المصير  
والاستقلال في ناميبيا موحدة ، وعلى شرعية كفاحه بكل الوسائل المتاحة له ضد الاحتلال غير الشرعي  
لبلده .

ورفضت اللجنة الخاصة كل مناورات جنوب افريقيا الرامية الى اضعاف الشرعية على عناصر  
تورنهال العميلة في ناميبيا ، بما في ذلك انشاء " جمعية وطنية " ، و " مجلس الوزراء " ، و " جيش  
جنوب افريقيا / ناميبيا " ، وأعلنت بأن هذه الأعمال غير الشرعية التي يقوم بها النظام المحتل لاغية  
وباطلة ، وناشدت كل الدول بالامتناع عن الاعتراف بأى ممثل أو هيئة تنشأ نتيجة هذه المخاتلات ،  
وآلا تتعاون مع النظام العميل الذي قد تفرضه ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية على السكان  
الناميبيين .

وان اللجنة ، ان كررت التأكيد على ان الحل السياسي الوحيد بالنسبة لناميبيا يجب أن  
يقوم على انتهاء الاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وعلى اساس

(السيد هلسكوف ، نائب رئيس  
لجنة الأربعة والعشرين الخاصة)

ممارسة الشعب الناميبي كله ، بحرية ودون قيود ، لحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، أعادت التأكيد على الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في كامل اقليم ناميبيا بوصفه كيانا سياسيا واحدا ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وأكدت اللجنة من جديد تأييدها المستمر لشعب الاقليم وحركة تحريره الوطني ، سوابو ، وناشدت كل الدول الأعضاء ان تمنح سوابو كل الدعم والمساعدة الضروريين في كفاحها لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية في ناميبيا حرة .  
وأدانت اللجنة الخاصة جنوب افريقيا ، لتعزيز قواتها العسكرية في ناميبيا ولاستعمالها غير الشرعي لناميبيا من أجل القيام بأعمال عدوانية ضد بلدان افريقية مستقلة .  
وأخيرا ، أوصت اللجنة الخاصة أن ينظر مجلس الأمن في أمر فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بغية ضمان امتثال نظام جنوب افريقيا على وجه السرعة لمقررات مجلس الأمن .  
وباسم اللجنة الخاصة ، أقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة لتنظر فيه بما يستحقه من اهتمام .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في مناقشة اليوم ، ألفت انتباه الممثلين الى الوثيقة A/35/617 ، التي تتضمن تقرير اللجنة الرابعة بشأن جلسات الاستماع التي عقدتها لبحث مسألة ناميبيا .  
وانا لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر ان الجمعية العامة قد أحاطت علما بتقرير اللجنة الرابعة .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ ، المؤرخ فسي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أعطي الكلمة لمراقب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .



السيد غويراب ( المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو )) (الكلمة

بالانكليزية ) : ياله من مشهد فظيع ويا لوقاحة عصاة من عملاء السلب والنهب والمجرمين الخارجيين على القانون الدولي ، والمنتمين الى نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والساعين الى عرقلة مداوات هذه الجمعية .

لقد علمنا عن طريق " المصادر السرية للمعلومات " ان هذا الأمر سيحدث ، ولهذا جندنا القوات من جانبنا لاحباط النوايا الخبيثة التي يبיתהا أعضاء عصاة " برويدر بوند " السرية الشريرين . وبالرغم من هذا ، كنا نؤمن أن بعض أصدقائهم ، الذين كانوا ولا بد على علم مسبق بهذا الأمر كله ، سيقنعونهم بالتخلي عن الخطط التي تبיתהا عقولهم السقيمة . ولهذا ، حسبنا ان الحكمة ستنتصر في النهاية على اللصوصية وتتغلب على هذا التصرف الهمجي الذى شاهدناه اليوم في هذه القاعة . ولا بد من التسليم بأن النمر الأرقط لا يستطيع أن يغير ما بجلده بأى حال من الأحوال .

وكعادتهم ، فان السلاب والنهاب العنصريين قد عمدوا من جديد الى تعطيل مداوات هذه الدورة . وكانوا يعلمون حق العلم اتهام المجتمع الدولي الصارم لنظامهم الآثم واستمرار احتلالهم غير الشرعي لناميبيا . وان القرار الصادر في هذا الموضوع عن رئيس الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والعشرين ، والمعزز بعدة مقررات أخرى لاحقة ، مازال يعتبر حدثا تاريخيا مشهودا ودالة صحيحة على مركز الطغمة البويرية العنصرية في الأمم المتحدة ، اذا كان لها مركز .

وتواجه الأمم المتحدة الابتزاز وطلب الفدية من ممثلي نظام غير شرعي ، بينما يعامل الشعب الناميبي كرهينة ، بقوة السلاح ، من جانب النظام الفاشي الذى يمعن في تحديده ويبقى بذلك على الاحتلال العنصرى الاستعمارى لناميبيا . وتلاحظ سوابو ، بارتياح ، القرار الذى اتخذته الجمعية والذى يقضي برفض وثائق تفويض نظام جنوب افريقيا غير القانوني وغير الشرعي ، سواء داخل جنوب افريقيا ذاتها أو ناميبيا المحتلة . وقد أحطنا علما ، أيضا ، بتعليقات التصويت وسننظر في كل حالة على حدة ، حسب الاقتضاء .

وأود أن أقول ، منذ البداية ، وفي منتهى الصراحة ، ان هذه المناقشة التي تجرى

متأخرة بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون " مسألة ناميبيا " ، كان من الواجب أن تجرى خلال شهر ديسمبر من العام الماضي حسب ما تقرر أصلا . بيد ان من دواعي الأسف ان العصاة المجرمة الدولية ، المتمثلة في الطغمة الفاشية البويرية لبريتوريا ناورت من جديد ، بوسائل الخداع والمماطلة ، للاحتيال على المجتمع الدولي الحسن النية .

ومن الجلي ان سوابو عارضت تأجيل المناقشة . لقد نبهنا الى ذلك . كما اننا أكدنا انه لا يوجد أى دليل يشير الى التزام جنوب افريقيا العنصرية بالتعاون مع الأمم المتحدة للبحث عن اتفاق يؤدي الى تسوية منفاوض عليها أو سلمية للمشكلة الشائكة المطروحة بالنسبة لناميبيا . وكانت سوابو مقتنعة بأن النظام البويري يلجأ كعادته الى التلاعب السياسي المشؤوم بغية الاستمرار في تعطيل تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) . كان كل هذا واضحا أمامنا بجلاء .

ويوصفنا أناس يتعاملون يوميا ، في عين المكان داخل ناميبيا ، مع المقتصبين العنصريين والارهابيين ، فقد تعودنا على سوء نواياهم وعقليتهم المتعننته . والواضح ان النظام الفاشي غير الشرعي المتعطلش للدماء يرسخ أقدامه على أرض ناميبيا ، وفي عمله هذا تهديد متزايد ، كي يتوطد الاحتلال غير المشروع والتعسف الاستعماري واستغلال بلادنا . ولا أود أن أدخل في التفاصيل أكثر مما يلزم ، ولا يبهجني أن أقول لكم بانني قد نبهتكم الى ذلك . لكن يجب أن أؤكد ان الأنظمة الافرقانية المتتالية وزمرة الأقلية العنصرية البيضاء المكونة من المعمرين هي التي جلبت على نفسها نقمة المجتمع الدولي ، ولا يمكن أن تلوم الا نفسها على ذلك . ان أحدا لم يقل ولو كلمة حسنة واحدة في الأمم المتحدة أو في مختلف الهيئات الدولية الأخرى ، عن سياسات وممارسات نظام الأقلية في جنوب افريقيا غير المؤهل للتمثيل انه بلد أدين نظام الفصل العنصرى الذى يتبعه ، وذلك باعتباره جريمة ضد الانسانية ، ونيز نظام الحكم فيه لخلوه من صفة الشرعية .

وفيما يتعلق بناميبيا ، فان الوقائع جلية من تلقاء نفسها . لقد بذلت الأمم المتحدة طيلة ٣٥ عاما مضت ، جهودا لتخليص ناميبيا من السيطرة الاستعمارية والاضطهاد والاستغلال وفي تلك الأثناء اتبع كل نظام من نظم البويرية الاجرامية تلك سياسة العرقلة المتمثلة في تحدى

ورفض جميع القرارات والمقررات الصادرة عن هذه المنظمة . وان نظام بوتا الحالي لا يشذ عن التصلب والمراوغة اللذين تتميز بهما السلطات الفاشية الافريقية .  
واليوم ، وبعد تجاهل القواعد الاخلاقية المشين ، فان المافيا العنصرية في بريتوريا تحاول خداع العالم بأسره بتشويه الحقائق ووضع اللائمة على الآخرين وخاصة على الأمم المتحدة ، مدعية انهم يؤخرون استقلال ناميبيا . ومن دواعي السخرية ، ان هذا الذم وهذه الأباطيل التي تروجها بريتوريا ، تحظى كلها بالعطف ، لا بل بالتشجيع ، عند نشرها في وسائل الاعلام لدى الدول الرأسمالية الكبرى . وليس هناك على الاطلاق أى صدق في الصيحات الجوفاء التي يطلقها المجرمون العنصريون الخارجون عن القانون . وليس لجنوب افريقيا أبداً أى سند تعتمد عليه فيما يخص ناميبيا . لقد طالب المجتمع الدولي ، مرارا وتكرارا ، بانسحاب ادارة جنوب افريقيا العنصرية الاستعمارية غير الشرعية من ناميبيا ، وذلك على الفور ودون أى قيد أو شرط .

ان قضية شعب ناميبيا هي قضية الأمم المتحدة ، كما انها قضية جميع الشعوب التقدمية المحبة للسلام والمؤازرة للعدل . انها قضية انهاء الاستعمار ، ونيل حق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطني لشعب ناميبيا المقهور . وانها لحقا قضية تحرر وعدالة اجتماعية وتقدم . واننا نعتقد ان هذه هي بعض المثل التي تأسست الأمم المتحدة من أجل تحقيقها . وان الوطنيين النامبيين ، تحت قيادة سوابو ، وهي ممثلهم الحقيقي الوحيد ، مازالوا يخوضون معركة تحرر وطني ، حاملين السلاح في سبيل هذه المبادئ السامية . انهم يعانون ويضجون ببطولة من أجل استعادة وطننا واسترداد السيطرة والملكية فيما يتعلق بموارد ناميبيا الطبيعية ، ولضمان نيل شعبنا حريته واستقلاله ، وهذا حق الموروث .  
وفي هذا الكفاح المرير الذي تغذيه دماء وعرق ودموع أبطالنا وشهدائنا ، مازلنا نقود الجماهير الناميبية في البلد وفي الخارج ، نبث فيهم الهمة والعزم كي يستمروا في الكفاح حتى النصر . وقد اعتمدت سوابو استراتيجية محاربة العدو على جميع الجبهات : العسكرية والسياسية والدبلوماسية والايديولوجية . ولقد تعلمنا من القتال كيف نقاتل . كذلك تعلمنا من

التفاوض كيف نتفاوض ، عملاً بالمبدأ القائل بأن التفاوض ضرب من ضروب الكفاح ، ولأننا نحارب من أجل الأهداف السياسية الأساسية التي آليتنا على أنفسنا أن نحققها أما بالرصاصة أو الاقتراع . لقد قبلنا التفاوض من خلال هذا المنظور ، والتزمنا بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، في تنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .  
ومما تضمنه تقرير الأمين العام ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، دعوة موجهة الى سوابو لحضور اجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة " سابق للتنفيذ " ، يعقد في جنيف ، الغرض الوحيد منه هو تحديد موعد لاتفاق وقف إطلاق النار ، ووضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا . وقد قبلنا هذه الدعوة ، وكان من الواضح لدينا انه سيكون على سوابو ونظام جنوب افريقيا العنصرى ، وهما الطرفان المتحاربان في ناميبيا ، تسهيل الوصول الى ذلك الاتفاق ، كما هو مبين بوضوح في خطة الأمم المتحدة .  
وعندما وافقنا على الذهاب الى جنيف ، بينما احتجاجنا بشدة علماً منا بأن الاجتماع سيبدو بالفشل ، فان سوابو لم تكن أبداً مقصرة . وفي مستهل الجلسة الافتتاحية ، بآادر الرفيق سام نجوما ، رئيس سوابو ، بالتأكيد من جديد على أن سوابو تقبل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وأضاف ان وفدنا مستعد ، هناك في جنيف ، للتوقيع مع وفد جنوب افريقيا على اتفاق وقف إطلاق النار ، حتى يعود السلام الى ربوع ناميبيا ، وللتعاون مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، بفرعيه العسكرى والمدني ، لضمان بدء عملية التنفيذ في وقت مبكر .

ولقد ذهبنا الى جنيف ، دون شروط مسبقة أو مطالب ، الا اننا أكدنا انه يجب الحفاظ على خطة الأمم المتحدة في شكلها النهائي المحدد ، واننا لن نقبل ، في أى ظرف من الظروف ، التفاوض من جديد بشأن أى جزء منها .

لقد تحدثت الصحف العالمية باسهاب عن فشل اجتماع جنيف ، الناجم عن عناد و صلف نظام جنوب افريقيا العنصرى . وأجرت أطراف مختلفة مهمة بالأمر تحليلات له ، وأوردت تعليقات عليه ، على نحو مستفيض . كما استعرضت عدة اجتماعات الوضع في ناميبيا ، بعد اجتماع جنيف الفاشل ، وأصدرت اعلانات وقرارات أو برامج عمل . واتفق ، بدون استثناء ، على تحميل

نظام بريتوريا وحده مسؤولية فشل الاجتماع ، ذلك النظام الذي أحبط الاجتماع عمدا .

ان تاريخ نشر تقرير الأمين العام " الاجتماع السابق للتنفيذ " هو ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، معتمداً هذا التقرير تحت الرمز S/14333 وجاء فيه ما يلي :

" اني أو من أن نتيجة اجتماع جنيف ستسبب حتما قلقا دوليا بالغيا . وان أعضاء مجلس الأمن ، وجميع من يعينهم الأمر يودون النظر في ما حدث وفي الحالة السائدة الآن . " ( S/14333 ، الفقرة ٢١ ) .

حقا ، لقد نجم وضع خطير للغاية في أعقاب قيام الوفد البويري باحباط الاجتماع بشكل متعمد . ولقد طرح السؤال التالي في جنيف ، وهو : " ما العمل ؟ " وقد رد رئيس سوابو ، سام نجوما ، على هذا السؤال في بيانه الختامي الذي أدلى به في جنيف بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، حيث قال :

" لقد كررت مرارا أمام الرأي العام العالمي - كما قلت بالأمس في المؤتمر الصحفي - ان سوابو مستعدة ، حتى خلال هذا الاجتماع ، للتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار والاتفاق على تاريخ محدد لوصول فريق الأمم المتحدة للفترة الانتقالية في ناميبيا ، حتى يعود السلام الى بلدنا الذي تدور فيه رحى الحرب .

" ولكن للأسف لم يقم وفد جنوب افريقيا ، طيلة ذلك الاجتماع ، وحتى في هذه اللحظة ، بتقديم التزام صارم مماثل للتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار وقبول تاريخ محدد لبدء التنفيذ .

وأردف قائلاً :

" وبدلا من ذلك ، فقد تعرض هذا الاجتماع لأكثر الهجمات تطرفا وللتجريح من وفد جنوب افريقيا .

" وازاء تصليب ومراوغة جنوب افريقيا الواضحين ، فلا مفر لهذا الاجتماع من أن يتبين بانه ، ومثله في ذلك مثل جميع الجهود السابقة التي بذلها المجتمع الدولي للبحث عن حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، قد أخفق في تحقيق هذا الهدف النبيل .

" لذا ، فان شعب ناميبيا المقهور لا مندوحة له من مواصلة الكفاح من أجل التحرير حتى النصر النهائي .  
وأضاف رئيس سوابو قائلاً :

" نحن واثقون ان ناميبيا ستصبح حرة . لم يبق شعب ما مقهور أبدا لدهر .  
والسؤال المطروح هو : ماذا سيكون الثمن ؟ ان نظام بريتوريا مسؤول عن استمرار سقوط الضحايا وتكبد الآلام . ونحن على يقين بأن سوابو تتمتع بتأييد السواد الأعظم من شعب ناميبيا المغلوب على أمره ، والذي سيظل تطلعه الى الحرية مصدر وحي للمناضلين في صفوف جيش تحرير ناميبيا كي يواصلوا كفاح التحرير حتى النصر النهائي .  
" وسوف نعود ، والحالة هذه ، الى قواعد عملياتنا ، لمضاعفة وتكثيف جهودنا على كل جبهات الكفاح .

وأضاف " ومن هنا ، لامناص للمجتمع الدولي من الاستمرار في تقديم الدعم والعون الشاملين للوطنيين الناميبيين الذين يقاومون الاحتلال غير الشرعي والاضطهاد الاستعماري في ناميبيا .

" ان الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية فريدة وخاصة تجاه ناميبيا وشعبها لضمان التوصل الى استقلال حقيقي للاقليم . ويتعين على الجمعية العامة ، على هذا الأساس ، أن تقدم الى مجلس الأمن ، خلال دورتها المستأنفة القادمة ، توصيات مناسبة بشأن ناميبيا . ويجب أن يطلب مجددا من مجلس الأمن فرض عقوبات الزامية شاملة ، على جنوب افريقيا بما في ذلك الحظر النفطي ، لارغام حكومة بريتوريا على التخلي عن احتلالها غير الشرعي والتعسفي لناميبيا " .

وعلى غرار ذلك ، وفي بيان صحفي مشترك صادر عن دول خط المواجهة ، بتاريخ ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، أعلنت نيجيريا ومنظمة الوحدة الافريقية ، معبرتين عن وجهة نظرنا ما يلي :

" يجب التأكيد ، منذ البداية ، ان هذا الاجتماع [أى اجتماع جنيف] يأتي كنتيجة مباشرة لنجاح كفاح التحرير المسلح الذي تخوضه سوابو . لذا اذا كانت سوابو

قد قبلت حضور اجتماع جنيف فما ذلك الا لانها تأمل أن يسفر الكفاح المسلح ،  
الدائر ، عن نتائج . ان افريقيا ما برحت ، طوال ذلك الكفاح ، تقف وراء سوابو .  
واننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير ، باسم الدول الافريقية المستقلة ، عن تقديرنا الخاص  
لمحاربي سوابو الأبطال ، وللانصارات التي حققوها في ساحة الوفي ، والتي مكّنت من  
عقد هذا المؤتمر الصحفي .  
وأضاف البيان قائلاً :

" وقد أعلنت سوابو ، خلال ذلك الاجتماع ، عن استعدادها للتوقيع على  
اتفاق لوقف اطلاق النار وتحديد موعد لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال  
ناميبيا . أما جنوب افريقيا فقد أظهرت ، كعادتها ، العناد والتصلب الممهورين ،  
برفضها خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا . وقد اتضح ، منذ البداية ،  
لدول خط المواجهة ولنيجيريا ومنظمة الوحدة الافريقية ان جنوب افريقيا كانت تماطل  
لكسب الوقت بالهاء المؤتمر عن مناقشة هدفه الرئيسي ، وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن  
٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وكان واضحاً ، منذ البداية ، ان جنوب افريقيا حضرت الاجتماع  
لاحياطه ، اذ استفزت سوابو باستخدام ألفاظ جد متطرفة أو بذيئة ، في بعض  
الأيان ، تفوّه بها بعض أعضاء وفد جنوب افريقيا . وقد أثبتت قيادة سوابو أمام  
العالم حنكها السياسية عندما رفضت أن تجارى وفد جنوب افريقيا ، وبهذا مكّنت  
المؤتمر من أن يستغرق المدة التي استغرقها . لهذا ، فانا نعتبر حكومة جنوب  
افريقيا مسؤولة عن انهيار وفشل ذلك الاجتماع . ولقد حضرت سوابو هذا المؤتمر ،  
كما حضرناه ، أملاً منا في الوصول الى اتفاق حول كفيات تنفيذ قرار مجلس الأمن ،  
ولهذا ، كان من المتوقع أن يكون هذا آخر اجتماع قبل وضع فريق الأمم المتحدة  
للمساعدة في الفترة الانتقالية .

وقال الأفارقة : " لقد حضرت سوابو الى هذا المكان لاجراء مفاوضات جديدة .  
وكانت تأمل أن يتمخض هذا الاجتماع عن نتائج ايجابية . ويمكن أن يقال نفس الشيء

عن دول خط المواجهة ، ونيجيريا ، ومنظمة الوحدة الافريقية . مع الأسف ، استغلت حكومة جنوب افريقيا العنصرية هذا الاجتماع لكسب الوقت من أجل ادالة مدة احتلالها غير الشرعي لناميبيا " .  
وأضاف البيان يقول :

" أما الآن ، وقد فشل اجتماع جنيف في تحقيق النتائج المرجوة ، نذكر لما اعتادته من احتقار واستخفاف جنوب افريقيا بالرأى العام العالمي ، فلم يعد لنا بد من تأييد تصعيد وتكثيف الكفاح المسلح الذى تخوضه سوابو ببسالة . وان جميع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية يتعهدون جميعا ، في هذا المضمار ، بتأييد سوابو تأييدا كاملا . وتتعهد افريقيا بزيادة العون المادى والمالى المقدم لسوابو الى أن يتم تحرير ناميبيا التام والنهائي . ويجب أن تشمر الأمم المتحدة ، بل المجتمع الدولى بأسره ، بما تشعر به افريقيا من خيبة الأمل . لذا ، نطلب من المجتمع الدولى أن يتفهم دوافعنا ، وأن يكون في مستوى الأحداث ، فيتخذ التدابير الفعالة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة " .

وبعد مدة قصيرة ، قامت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، وخلال دورتها السادسة والثلاثين العادية ، بعد اجراء تحليل انتقادى لكافة جوانب مشكلة ناميبيا ، ولاسيما أبعادها العسكرية والسياسية ، باعتماد قرار حازم وخطة عمل شاملة لناميبيا ، بما في ذلك انشاء صندوق للطوارئ لتحرير ناميبيا من أجل تعزيز الكفاح المسلح الذى يخوضه جيش التحرير الشعبى لناميبيا ، وهو جناح سوابو العسكرى .  
هذا هو اذن نداء سوابو وافريقيا للعمل . وهذا هو ما نعرضه الآن أمام الجمعية كى تؤيده .

واذا كان صحيحا ان مشكلة ناميبيا أقرب الى قلوب شعوب افريقيا جميعا ، فان من الصحيح أيضا انها مشكلة دولية ؛ بل انها مسألة من المفروض أن تمس المجتمع الدولى بأسره . لهذا ، فان ما حدث في جنيف كان له صدى وآثار السخط في كافة أرجاء العالم . وان الاجتماع



الذي عقدته بلدان حركة عدم الانحياز ، في نيودلهي على المستوى الوزاري ، في الفترة ما بين ٩ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٨١ ، قد تجاوب بشكل بنّاء وصريح في بيانه النهائي ، كما كان متوقعا . وقد ضم صوته الى صوت افريقيا مطالبا باتخاذ اجراءات تأديبية ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى والاستعماري غير الشرعي من أجل اكراهه على الجلاء عن ناميبيا فورا وبدون أي شرط . كما ان الاجتماع أيد سوابو تأييدا حازما . وقررت الحركة أيضا انشاء صندوق للتضامن مع ناميبيا لجمع الأموال من أجل تعزيز الكفاح المسلح الذي تخوضه سوابو في ناميبيا . اني أعلم انه جرت مشاورات مستفيضة هنا في الأمم المتحدة أيضا لدعم التدابير التي اتخذت حتى الآن .

وعلى سبيل المثال ، لم يدخر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا جهدا في الرد بشكل جد ملائم على التحدى الموجه من النظام العنصرى في بريتوريا الى المجتمع الدولي . واننا نعتقد ان العمل الباهر قد تمثل في موقف مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية القوي ، الذى أنهى لتوه اجتماعه في أديس أبابا وأصدر قرارا آخر بشأن ناميبيا . وفي ذلك القرار ، أدان الوزراء جنوب افريقيا ونددوا بـ " فريق الاتصال " الغربى نظرا لتمنعه وتواطؤه مع العنصريين ، ولا حجامه السافر عن ممارسة ضغط مشترك على جنوب افريقيا العنصرية . وقد عبر الوزراء ، مرة أخرى ، عن تضامنهم التام مع سوابو وكرروا الاعراب عن الالتزام الكامل للدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بزيادة الدعم المادى والعسكرى والمالى والسياسى والديبلوماسى لشعب ناميبيا الباسل ، بواسطة سوابو ، ممثلهم الحقيقي الوحيد ، من أجل زيادة تكثيف الكفاح المسلح في ناميبيا .

وان السؤال المطروح على الدورة المستأنفة للجمعية العامة هو ما اذا كان المجتمع الدولي قادر الآن على أن يخلص امعتقداته باتخاذ موقف صارم لاتراجع فيه . واننا نعتقد ان الجمعية العامة يجب أن تتخذ بصفة عاجلة موقفا جماعيا واضحا وجازما يعبر عن وعي المجتمع الدولي بأنه قد بلغ السيل الزبى ، وان المطلوب الآن هو التعبئة العامة لجميع الموارد على غرار تدابير مناهضة النازية ، لانها الاضهاد العنصرى الاستعماري واحتلال ناميبيا غير الشرعي على يد الهتلريين الجدد في جنوب افريقيا . ومن واجب الجمعية العامة أن تحث

مجلس الأمن مرة أخرى على تطبيق جميع العقوبات الاقتصادية ، بما في ذلك الحظر النفطي الكامل ، ضد جنوب أفريقيا العنصرية ، بموجب توصيات منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

اننا نتنبأ بحلول أيام عصيبة ؛ ونتوقع ان يشن العدو هجمات ضارية على نطاق واسع ، وأن يعتمد الى القمع السياسي ؛ وسيعرض شعبنا لحملة ارهابية جديدة ، تشمل الاعتقال التعسفي الحبس والتعذيب والقتل . وان نظام الاحتلال يشهر سلاحه في وجه شباب ناميبيا وطلبها لارغامهم على التجنّد في جيشه الاستعماري كي يحاربوا اخوانهم الوطنيين المنخرطين في جيش التحرير الشعبي لناميبيا . أجل ، انهم سوف يقاسون ، ولا شك ، كثيرا من الآلام ويقبلون التضحيات الكبرى . لقد وجه رئيس سوابو السؤال التالي في جنيف : ما هو ثمن استقلال ناميبيا ؟ لقد حمل الوطنيون والمناضلون الناميبيون السلاح لتحرير ناميبيا . ويتعين على الأمم المتحدة ، التي تضطلع بمسؤولية خاصة وفريدة تجاه ناميبيا وشعبها حتى موعد الاستقلال ، أن ترد أيضا على هذا السؤال الآن ، ليس بالأقوال فقط ولكن بالأفعال أيضا . هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها الجمعية العامة منذ أن انتخب السفير فون فيخمار بالا جماع رئيسا لها . وهل لي أن أنتهز هذه المناسبة لأعبر له عن تهنينا الصادقة وأطيب تمنياتنا بالنجاح في اكمال الجزء الباقي من ولايته كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، التي مازالت تنظر عدة مهام عاجلة .

واننا نفخر بالانتخاب الرائع لسعادة سفير جمهورية تنزانيا المتحدة ، السيد سليم احمد سليم ، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . لقد كانت ادارته لدفة أعمال الجمعية العامة تتميز بكفاءة مرموقة ومبدعة . اننا نعتز باسهامه الخالد ، ومازلنا مقتنعين انه قد أعلى بعمله هذا من شأن افريقيا . ومع انه الآن يخدم بلده المحبوب في منصب وزير الخارجية ، فان افريقيا بأسرها تتطلع الى اليوم الذي يلعب فيه دورا بارزا في مجال الشؤون الدولية الأوسع .

ومنذ حوالي أربع سنوات ، اتخذ " فريق الاتصال الخربي " مبادرة سياسية في خضم من الكلمات الرنانة والصخب السياسي . وقد أعلن عن تلك المبادرة كبديل لتكثيف العنف

الرجعي ضد الكفاح المسلح في ناميبيا ، بوجه خاص ، والجنوب الافريقي ، بوجه عام . وقد تم التأكيد أيضا بأن " فريق الاتصال " سيتمكن من حمل جنوب افريقيا على قبول قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن ناميبيا ، مستعملا في ذلك ، بصفة جماعية ، ما يتمتع به شركاء جنوب افريقيا في التجارة من نفوذ وسطوة بالنسبة لذلك النظام .

وهكذا استعملت الألعاب للتأثير علينا وحثنا على الامتناع عن المطالبة بتطبيق العقوبات الاقتصادية ، والحظر النفطي ، ضد نظام بريتوريا الى أن تأخذ المبادرة الغربية مجراها . وقيل عنا اننا محقين في خيبة أملنا ونفاذ صبرنا ، وان هذا أمر مفهوم ومتقاسم ، لكن علينا أن نتذرع بمزيد من الصبر .

وقد استجاب للنداء كل من سوابو وافريقيا والأمم المتحدة ، وسائر أبناء البشر الحبين للسلم ، بعد التفكير مليا ، وبعد أن أعلنت الدول المعنية ، مرارا وتكرارا عن النية الحسنة في الاعتاق من النظام البويري .

ان ما حدث منذ ربيع عام ١٩٧٧ مدون ومعروف لدى ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة . ولو أمكن تقدير ثمن الخسائر البشرية والمادية خلال تلك الفترة ، لبلغت عشرات البلايين من الدولارات . لكن ، هل يمكن ، ياترى ، وضع ثمن للنفس البشرية ؟ ما زلنا نحاول تقييم خسائر الابادة المنتظمة للشعب النامبي من جانب قوات امبراطورية المانيا الاستعمارية الغاشمة . وحتى لو تمكنا من ذلك ، هل بوسعنا أن نحبي الموتى ؟

ان الحقيقة التي لامراء فيها هي أن شعب ناميبيا مازال في الاسر . وقد ثبت أن الوعود والضمانات التي أعطيت في ربيع عام ١٩٧٧ كانت خادعة ومضللة . والا ، كيف نستطيع أن نفسر احجام فريق الاتصال المزعوم ، الذي مازال يتظاهرانه لاحول له ولا قوة ازاء استمرار تحدى بريتوريا وعنادها وعدائها للمجتمع الدولي .

ولقد كانت سوابو تعلم علم اليقين وسجلت هذا لدى الدول الغربية ، بان المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لهذه الدول ، واستثماراتها الضخمة ، ومصالحها المالية الأخرى وترتيباتها العسكرية في الجنوب الافريقي هي عبارة عن ثروة تدر أرباحا طائلة وتوفر ضمانات

هائلة لبقاء واستقرار العالم الرأسمالي . وهكذا ، فقد كتب على شعبنا ان يتعذب ويموت في حين ان الموارد الطبيعية لبلادنا تستغل بشكل غير شرعي على حساب رفاهية أجيال ناميبيا في الحاضر والمستقبل .

وقد تبين لنا ، منذ سنوات ، ان المستعمرين العنصريين في جنوب افريقيا هم في الواقع مجرد مدراء عن الشرطة للمحافظين على المصالح الحكومية والخاصة المهولة للشركات عبر الوطنية البشعة والحلف العسكري لمنظمة حلف شمال الاطلسي ، في منطقتنا . وان جنوب افريقيا تحصل على كل مساعدة تحتاجها لبقاء التسلط العنصري والاحتلال الاستعماري في ناميبيا ولغرض حرب التوسع والعدوان الامبرياليين ضد الدول الافريقية المستقلة ، وذلك من خلال هذه الصلات المحكمة العميقة التي تربطها بالاحلاف التقليدية

وازيادة الطين بلة ، يحاول الديماغوجيون العنصريون ومؤيدوهم الامبرياليون ، عن طريق وسائل اعلامهم الجماهيري ، وبواسطة الدعاية الفاضحة والأكاذيب المنمقة ، التستر على ما يقع على عاتقهم من مسؤولية عن أعمال الذبح والاستغلال التي يقومون بها في بلدنا . وهم يصورون كفاحنا الوطني الباسل لتحرير بلدنا والتحكم في مصير بلادنا من جديد وكأننا مجرد بيادق تحرك في الحرب العدوانية الامبريالية لبقاء أو توسيع هيمنتها العالمية ، أو كأننا نمثل مصالح أجنبية وهمية .

اننا نسمع اليوم أصواتا جديدة تستخدم اللهجة القديمة التي تنم عن الحرب الباردة والنزعة العسكرية والتدخلية . وهناك بلدان ، مثل الدول الاشتراكية وغيرهم من الأصدقاء في الكفاح ، التي وقفت الى جانبنا خلال سنوات كفاحنا المرير ، يواجه اللوم اليها الآن بكل وقاحة باعتبارها مسؤولة عن البؤس والاستعباد اللذين يعاني منهما شعبنا ، اننا ندرك تماما ، من واقع حياتنا ، ان الدول والمصالح الاجنبية تقهرنا وتستغلنا ، وان جيشا استعماريا قوامه . . . . ٧٠ جندي يحتل اراضيها . اننا نعلم هذا ونشاهده ونشعر به كل يوم في ناميبيا . وان رجالنا ونساءنا وأطفالنا يلقون حتفهم بفعل الأسلحة والمعدات المصنوعة في بلدان حلف الأطلسي ، وعلى يد المرتزقة الوافون من تلك البلدان ، بما في ذلك اسرائيل الصهيونية - وهل ننسى كاسينغا ؟ !

وان تحدى جنوب افريقيا لارادة المجتمع الدولي هو في الواقع تحدى لـ " فريق الاتصال " الغربي . واذا كان قد شعر ، قبل أربع سنوات خلت ، ان مطالبتنا آنذاك بتطبيق العقوبات الاقتصادية الشاملة على جنوب افريقيا كانت أمرا سابقا لأوانه ، فاننا نتوقع منه أخذ زمام المبادرة الآن للدعوة الى تطبيق العقوبات على نظام جنوب افريقيا المناوئ للمجرم ، أو أن يؤيد مثل هذه الدعوة دون أي تردد أو تحجج .

اننا لا نتوقع من الجمعية ، خلال هذه الدورة ، أن تضيع الوقت في مسائل خارجة عن الموضوع ، ومطالب ، من المحال تلبيتها ، تقدم بها وفد جنوب افريقيا في جنيف ، أو تمثيلية العلاقات العامة الأخيرة التي قام بها مؤخرا هنا هذا البلد نفسه . ان جنوب افريقيا وحدها هي المسؤولة عن الوضع في ناميبيا ، ولا يمكنها أن تتنازل عن هذه المسؤولية ، عن طريق مخططات مأكرة ومناورات تسويقية ، لعملائها والوكلاء العنصريين المحليين للجمعية العامة المزعومة ، أو مجلس الوزراء المزيف . ولا نود أن ننساق للحديث عن مزايا أو مساوئ الانتخابات المقبلة في جنوب افريقيا العنصرية المقصورة على البيض ، والتي رفضناها بوصفها مكيدة سياسية جديدة رامية الى تخفيف الضغط الدولي .

لقد أعلن رئيس الجمعية العامة عن انتهاء مناقشة مسألة ناميبيا ، في كانون الاول / ديسمبر الماضي ، كي يفسح المجال لعقد اجتماع جنيف . أما اليوم ، فقد أعلن عن افتتاح دورة الجمعية العامة المستأنفة وبهذا بدأت المناقشة أخيرا بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال . اني أتوجه اليه بالشكر ولسائر الممثلين ، اذ تفضلوا فسمحوا لي بأن أكون من المتكلمين الأوائل .

لقد استمعت بكثير من الاغتياب الى من سبقني من المتكلمين ، وأحطت علما بملاحظاتهم والتوصيات الواردة في التقرير المقدم الى الجمعية . وأود أن أخص بالذكر العمل الذي قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تحت القيادة الرشيدة والمتحفزة ، للسفير بول لوساكا ، من زامبيا ، فدعم كفاح شعب ناميبيا وتضامن معه . وأود أن يسجل عني اني أؤيد بيانه ، وجميع التوصيات التي عرضها بكفاءة أمام الجمعية ، تأييدا كاملا وبإحدا لو كان بوسعي القول بأن جميع التوصيات أمام الجمعية سيتم اقرارها بالاجماع . الا اني رجل عملي وواقعي . اني أعلم

أن هناك تضارب في المصالح في بعض الأوساط الامبريالية . كما أعلم أن البعض سيبدى أعذارا واهية قبل التصويت وبعده . لكنني أعزى النفس لعلمي ان الأغلبية الساحقة من البلدان الممثلة هنا ستؤيد شعب ناميبيا المكافح وسوابو .

وبالإضافة الى التوصيات التي قدّمت اليوم من هذه المنصة ، هناك توصيات أمام الجمعية صادرة عن الاجتماعات الوزارية لدول حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ونحن نؤيد تلك التوصيات تأييدا تاما . لذلك ، فاني آمل بصدق ان تتصرف الجمعية على أساس جميع هذه التوصيات في أعمالها ، وكذلك بالنسبة للتدابير والقرارات التي يجب أن توصي مجلس الأمن باعتمادها بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وقبل أن أنهي كلمتي ، أود أن أعبر للسيد كورت فالدهايم ، باسم سوابو وشعب ناميبيا عن بكرة أبيه ، عن مشاعرنا الودية واعجابنا بجهوده الدائبة من أجل الاسراع في تحرير ناميبيا . اننا ممتنون للتعاون وكرم الوفادة ، اللذين لقينا هما دائما في تعاملنا معه وزملائه . وأود أن أؤكد له اننا مازلنا على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة ، في سعينا المشترك ، لتنفيذ قرارات ومقررات هذه المنظمة .

وفي الختام ، سأكتفي بتكرار ما قاله زعيمنا الوطني : ان الكفاح لسيستم حتى النصر النهائي ولا مهرب لنا من أن نكثف الكفاح المسلح من أجل التحرير ، ولهذا فاننا نأمل الحصول على دعم ومساعدة سخيين وشاملين من المجتمع الدولي . وهل لنا أن نضم صوتنا الى مجموعة الأصوات المتناسقة الصادرة عن المحبين للسلام والتقدميين وأنصار العدالة من أجل تقديم مساعدة فعالة الى دول خط المواجهة التي تعرضت للهجمات العسكرية الفاشمة ، وغيرها من الاعتداءات التي يشنها عليها نظام جنوب افريقيا الفاشي ، بسبب تأييدها النزبه لقضية تحرير الجنوب الافريقي .

السيد الويكا ( بنما ) ( الأصل بالأسبانية ) : لقد استأنفت الجمعية العامة دورتها الخامسة والثلاثين اليوم ، تحت رئاسة البارون فون فيخمار البارزة ، للنظر في الحالة الحرجة الخاصة بناميبيا ، في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال .

إن الجمعية العامة تواجه من جديد ، بعد انهيار المؤتمر الذي عقد في بنيف خلال الأسبوع الثاني من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، اللجنة المأهولة التي تعيishها شعوب الجنوب الأفريقي الصديقة . وإن من واجب المجتمع الدولي إذن استخدام وسائل الاكراه المتوفرة لديه للتصدي لعناد حكومة جنوب افريقيا التي تضع بدها\* وانتظام عقبات تحول دون اجراء انتخابات حرة عادلة في ناميبيا تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، مخالفة بذلك ، وبشكل فاضح ، قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ويجب ألا يتأخر أكثر من هذا اتخاذ الأمم المتحدة لتدابير تأديبية ، لأن الكل يعلم مناورات نظام بريتوريا العنصرى لادامة احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، واستغلاله واستنزافه لليورانيوم والموارد الطبيعية الأخرى في ذلك الاقليم ، بواسطة خطط مخادعة وغير المشروعة ، وكافة أنواع الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان والحريات الأساسية للرجال والنساء والأطفال ، والاعتقالات التعسفي ، واحتجاز المناضلين السياسيين والقيام بمحاولات يائسة بقدر ما هي تستحق اللوم للقضاء على سوابو ، وهو بذلك يسعى الى قمع حركة التحرير الوطني للشعب الناميبي . وإن وزارة خارجية بنما تؤمن ايماناً راسخاً أن الأسس القانونية والسياسية لحل مسألة ناميبيا سلمياً في نطاق الأمم المتحدة قد يمكن العثور عليها في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ؛ وفي الاعلان الخاص بالسيادة الدائمة للشعوب والدول على ثروتها ومواردها الطبيعية ؛ الوارد في القرار ١٨٠٣ ( د - ١٧ ) ؛ وفي القرار ٣٢٠١ ( د ل - ٦ ) بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ وقرارى الجمعية العامة ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) و ٢٢٤٨ ( د ل - ٥ ) ، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ ، وقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) ، وقرارات الجمعية العامة ٣١١١ ( د - ٢٨ ) و ٣١ / ١٤٦ و ٣١ / ١٥٢ حيث اعترف ، في جملة أمور ، بسوابو باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، وأعطيت صفة المراقب في الجمعية العامة .

وبالنسبة للطريق الوعر المؤدى الى استقلال ناميبيا ، فان حكومتي تود أن تنوه بالسفـير بول لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وبواسطته بأعضاء ذلك المجلس نظرا للعمل الفذ الذى قامت به تلك الهيئة بوصفها السلطة الادارية الشرعية لناميبيا حتى نيلها الاستقلال . وان ذلك العمل مدون بوضوح في تقرير المجلس المكون من ثلاثة مجلدات ، والمقدم في بداية هذه الدورة ( A/35/24 ) ، وكذلك في التقرير الاضافي المقدم من رئيس المجلس بمناسبة استئناف الدورة الخامسة والثلاثين ، ورقة غرفة الاجتماعات . ١٩٨٠ ، المؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨١ . وان المعلومات والتوصيات الهامة الواردة في تلك التقارير تزود الجمعية بالخلفية التي تحتاجها للوصول الى الاتفاقات التي تتطلبها هذه اللحظة التاريخية .

ولا تستطيع الجمعية العامة الا أن تنظر ، في الوقت الراهن ، في الاعلان بشأن ناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا الصادرين في قرارها D / ٩ - ٢ / المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وكذلك اعلان وبرنامج عمل الجزائر بشأن ناميبيا ، الذى أقره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ خلال اجتماعاته العامة الاستثنائية في الجزائر العاصمة . ولا تستطيع الجمعية العامة أيضا أن تتجاهل بيان مؤتمر القمة الذى عقدته منظمة الوحدة الافريقية في فريتاون ، سيراليون ، عام ١٩٨٠ ، والاتفاقات الأخيرة للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التي اجتمعت في آروشا ، تنزانيا ، من ١٩ الى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، والفروع ذات الصلة من الاعلان السياسي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي من ٩ الى ١٣ شباط/فبراير ١٩٨١ .

وان وفد بنما يرى أن مشاريع القرارات التي اقترحتها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يجب ، بعد ادخال بعض التغييرات الشكلية اللازمة ، أن تحظى بتأييد الجمعية العامة ، ان لم يكن من جميع أعضائها ، فمن المؤكد من أغلبيتهم الساحقة ، وان مشاريع القرارات التي أشرت اليها تصف تماما وبدقة الوضع السائد في ناميبيا والناجم عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، وتكثيف وتنسيق تدابير الأمم المتحدة لدعم ناميبيا ، وبرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وتدبير المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بشأن ناميبيا ، ودعم معهد الأمم لناميبيا ، والنشاطات الخاصة ببرنامج بناء الدولة الناميبية ، وصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، ونشر المعلومات عن ناميبيا والمؤتمر الدولي لتأييد كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، ومسألة الأورانيوم الناميبى ، والوضع الناجم عن رفض جنوب افريقيا تنفيذ قرار الامم المتحدة بشأن ناميبيا .



وبالرغم من هذا ، فانا نؤمن أنه يجب أن تتركز مناقشة هذه المسألة ، بصفة خاصة ، على النظر في الوضع الناجم عن الفشل الذي تسببت فيه جنوب افريقيا لاجتماع جنيف المعقود من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك الاجتماع التوصل الى اتفاق نهائي بشأن تاريخ وقف اطلاق النار ، وبداية تنفيذ الخطة المقترحة لاستقلال ناميبيا قبل نهاية ١٩٨١ ، بموجب القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي اتخذته مجلس الأمن على اثر المفاوضات التي أجرتها الدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ ، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بالإضافة الى دول خط المواجهة ، وهي : انغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزامبيق وتنزانيا ، وكذلك الطرفان الرئيسيان ، أي حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) .

وفي ذلك المجال ، تجدر الاشارة الى أن حكومة بنما مازالت تعرض خدمات وحدة عسكرية من قواتها المسلحة قوامها ٥٠٠ جندي للاشتراك في الوحدات العسكرية لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية .

وان الأمين العام يقدم ، في تقريره الاضافي بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) ، عرضا موضوعيا فيما يتعلق بفشل اجتماع جنيف . وفي ذلك التقرير يحمل السيد فالدهايم حكومة جنوب افريقيا ، دون أى تحفظ ، مسؤولية انهيار اجتماع جنيف ان يقول :  
 "لقد أصبح واضحا ، ابان الاجتماع ، أن حكومة جنوب افريقيا غير مستعدة بعد للتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار الشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " ( S/14333 ) ،  
 الفقرة ١٩ ) .

واذا موقف جنوب افريقيا الجانح ، وهو موقف يتسم بالتمرد المكشوف على قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، ترى حكومة بنما أن على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير التي يستوجبها الوضع الخطير الراهن في الجنوب الافريقي ، آخذة في الاعتبار العناصر الآتية :

أولا ، ان الأمم المتحدة مسؤولة مباشرة عن ناميبيا ، واحتلال جنوب افريقيا لذلك الاقليم أمر غير شرعي .

ثانيا ، ان من واجب الأمم المتحدة ضمان تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطنيين في ناميبيا .

ثالثا ، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك فيما يتعلق باحترام سلامة أراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس ، وجزر بنغوين ، والجزر الأخرى المواجهة للشاطئ ، أو أن تمس بأى شكل من الأشكال .

رابعا ، يتعين على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة المسؤولة عن ادارة الاقليم حتى ينال الاستقلال ، أن يدعم ويمزز تعاونه مع المنظمات غير الحكومية التي تؤيد كفاح شعب ناميبيا في سبيل التحرير ، تحت قيادة سوابو ، التي هي ممثلة الحقيقي الوحيد . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعترف ، بل عليه أن يرفض أية جمعية أو ادارة أو كيان ينشأ في ويند هوك ولا يتمخض عن انتخابات حرة تجرى في ناميبيا تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة . وعلى المجتمع الدولي أن يعترف ، كما تفعل حكومتي ، بالدور البناء الذي تقوم به سوابو في البحث عن صيغ سلمية لحل المشكلة .

وتمتدح حكومتي أيضا النشاطات الايجابية ، والصبر ، وروح التفهم والأخلاق العاليسية التي يتحلى بها الزعماء الافريقيون ، الذين أظهروا قدرة رائعة على ضبط النفس في جنيف في وجه استفزازات جنوب افريقيا اليائسة . واننا نشني على دول خط المواجهة ونيجيريا لاسهامها القيم البار كمراقبين في اجتماع جنيف .

واليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، نرى أن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ خطوات من قبل الدول الغربية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والتي تتمتع بهذه المقدرة ، من أجل الضغط بصفة هاسمة على جنوب افريقيا لضمان تعاون تلك الحكومة مع الأمين العام في جهوده الرامية الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، وهذا هدف عمل السيد مارتي اهتسارى ، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، الكثير من أجل تحقيقه ؛ اننا نهنته من صميم قلبنا على ذلك . وفي الوقت ذاته ، تأمل حكومتي أن تضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، عن طريق التبرعات المالية ، تنفيذ القرار الأخير الذى اتخذته لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والقاضي بانشاء صندوق خاص لتحرير ناميبيا .

وان حكومة بنمبا ، ان تدرك مسؤولياتها كعضو في مجلس الأمن وفي مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، وبعد تقييم استنتاجات وتوصيات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز في نيودلهي ، تعتقد أن الوقت قد حان كي توصي الجمعية مجلس الأمن ، بموجب وظائفها وصلاحياتها بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١١ من الميثاق ، باتخاذ التدابير القسرية المأذون بها في الفصل السابع من الميثاق ، لارغام جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . لهذه الغاية ، ومادامت جنوب افريقيا تستمر في رفضها ، يتمين على المجلس أن يعمل على تعزيز حظر السلاح المفروض على جنوب افريقيا وكذلك فرض حظر نفطي فعال عليها . ويجب على المجلس أيضا العمل على تجريد جنوب افريقيا من المساعدة المادية والتقنية وأي نوع آخر من المساعدة في مجال الطاقة النووية ، ان أننا نعرف النوايا العسكرية التي يبنيها نظام بريتوريا العنصرى .

وتمشيا مع الاستنتاجات التي توصل اليها الاجتماع الوزاري في نيودلهي ، فان حكومتي ترى أيضا ، انه اذا عجز مجلس الأمن ، بسبب استخدام أى عضو حق النقض ، عن تطبيق الاجراءات القسرية التي يتطلبها الموقف الحالي ، فانه يجب عندئذ عقد دورة طارئة للجمعية العامة ، على مستوى وزراء الخارجية ، بغية استعراض مسألة ناميبيا ، واتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن تجنب اتخاذ مثل هذا الاجراء ، نظرا لأن الأمم المتحدة مسؤولة بصفة مباشرة عن ناميبيا ، ولأن منظماتنا ملزمة بتحقيق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا موحدة .

وان مسألة ناميبيا لا تعد أشين مخلفات الاستعمار في العالم فحسب ، بل انها أيضا تراكم لخيبات الأمل التي أصيبت بها منظومة الأمم المتحدة طيلة ما يزيد على ثلاثة عقود من جراء عناد جنوب افريقيا في رفض الوفاء بالتزاماتها الدولية .

ويمكن التأكيد ، دون خشية الوقوع في الخطأ ، أن مسألة ناميبيا يمكن أن تقضي على الأمن المتحدة ، على منوال مسألة الحبشة التي أدت الى انهيار عصبة الأمم .

وقد كان لانعدام الارادة السياسية لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الذين يتمتعون بحق النقض ، دور هام ، في هذا المجال . ولهذا فشل المجتمع الدولي ، حتى الآن ، في حل مشاكل خطيرة أخرى مثل النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، والوضع في جنوب شرق

آسيا ، والوضع في جنوب غرب آسيا ، ومسألة قبرص ، والمنازعات التي تمس وجود الدول المطلة على الخليج الفارسي والمحيط الهندي .

ومن الواضح أن هذه المشاكل ، وكثيرا من المشاكل الأخرى ، المطروحة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، مازالت بدون حل بسبب التنافس بين الدولتين العظميين . وان الآفاق الحالية للعلاقات الدولية مكفهره نظرا لتكثيف سباق التسلح ولتدهور الوضع الاقتصادي الدولي ، الذي قد يزداد سوءا اذا استمر سعر النفط في الصعود باطراد ، أو اذا توقفت أو اختلفت امدادات النفط الواردة من المنطقة التي يدور فيها الصراع .

وهناك ما يدعو الى التوقع من مجلس الأمن ، في دورة مقبلة ، أن يحل مشكلة ناميبيا بصفة نهائية وبالطريقة الوحيدة الممكنة ، ألا وهي الاستقلال الوطني لناميبيا موحدة في جميع أرجاء اقليمها .

وأنا أعتقد أن المشاكل الأخرى المزعجة والمنازعات الدولية التي أشارت اليها حكومتي ، يمكن النظر فيها في اجتماع يعقده مجلس الأمن على مستوى رؤساء الحكومات أو الدول ، على النمط الذي اقترحه رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، ليونيد برجنيف ، وان المجلس قد يوفق في حلها . وبالطبع ، لا بد من الأعمال التحضيرية الكافية لذلك ، التي ينبغي أن تشمل حتما اتفاقا واسع النطاق بشأن جدول الأعمال والحلول المتوقعة ، ويجب توصل أعضاء مجلس الأمن الدائمين الى اتفاق على الاحكام عن استخدام حق النقض والوصول الى حلول متفاوض عليها يمكن أن تحظى بتوافق الآراء .

واننا على يقين أن الأمين العام ، وموظفي الأمانة ذوي الخبرات الواسعة ، سيتعاونون بحماس في التحضير لعقد هذا الاجتماع الهام ، استجابة لرغبات الدول الأعضاء .

ولا يمكن اخضاع حل مسألة ناميبيا للمنازعات القائمة بين الدولتين العظميين ، لأنه في تلك الحالة ستنشأ عقبات لا يمكن تذليلها . وان مهمة الجمعية العامة تتمثل في ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بانهاء الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، وخاصة في ناميبيا ، والتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف . ومن الواضح أن عهد الانفراج الذي بدأ عام ١٩٧٢ انتهى بشكل مفاجئ عام ١٩٨٠ ، عند غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ، مما فتح الباب للمودة الى أساليب الحرب الباردة المؤسفة .

ولقد أصبحت السياسة الأمريكية الجديدة ، الهادفة الى استعادة تفوق هذا البلد ، واضحة المعالم منذ ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وقد أعطت أولوية استثنائية للمصالح الاستراتيجية ، أو ما يسمى بالأمن الدولي ، باعتبار أن هذا يعلو على أى اعتبار آخر ندى طابع اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أو روحي . واننا نتساءل عن الاهتمام الذى سيحظى به الحنين الى الحرية الذى يعتمل في نفوس الشعوب المستعمرة ، لأن انكاره يشكل أخطر تهديد للسلام العالمي . ومع الأسف ، كما قال الأمين العام في نيودلهي ، ” هناك مشاكل معلقة في أجزاء أخرى من افريقيا وأمريكا اللاتينية” ، وهذا بالإضافة الى مسألة ناميبيا .

وان سياسة إعادة التسلح الجديدة ، والموقف المتصلب لادارة الرئيس ريفان ، الرامي الى كبح التوسع السوفياتي المزعوم ، قد خلقت اضطرابا في اطار العلاقات الدولية . ويمكن تقدير رد الفعل من البيان الذى أدلت به مارغريت تاتشر ، رئيسة وزراء المملكة المتحدة ، في نهاية هذا الأسبوع ، عند ما تعهدت بتأييد سياسة ريفان لوقف ما سمته ” الاقتحام السوفياتي لمناطق حيوية بالنسبة لمصالح دول منظمة حلف شمال الأطلسي ، تشمل السلفادور و افريقيا والخليج الفارسي ” . اننا نعتقد أنه لا يمكن حل مسألة ناميبيا ، والمشاكل الافريقية ، ومشاكل أمريكا اللاتينية والمشاكل الآسيوية ، والحالة المعقدة في الخليج الفارسي باستخدام المعيار المتمثل في كون حل هذه المشاكل يتفق و ” المصالح الحيوية ” المزعومة لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو ، أو لا يتفق . ونحن نعتقد أنه عوضا عن التصدي في افريقيا لخطر التوسع السوفياتي ، أو ، كما قال جيمز ويستو ، في جريدة ” النيويورك تايمز ” ، عوضا عن التصدي له في السلفادور ، فإنه ينبغي أن يتم ذلك في المنطقة التي تقع بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي .

وان شعوب أمريكا اللاتينية والشعب الأمريكي يشغلان نفس الرقعة الجغرافية في نصيب الكرة الغربي . ويتفق المؤرخون في كلا الطرفين على أن بلاد كل منا قد أنشأها ديكاليون مولعون ، بالحرية ، بدأوا حياتهم المستقلة في أعقاب ثورة دامية حررتهم من الاستعمار ، لأننا كنا نعيش في مستعمرات . وهناك كثير من الأسباب تدعونا الى الحياة في سلام في حوار وأن نأخذ ، فسي ممارسة حقوق المساواة في السيادة ، بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة .

وان أمريكا اللاتينية ، ان تدرك بأنها ليست اقليما كتب عليه الاستعمار أو الاستعمار الجديد بكافة أنواعهما ، أو السيطرة والهيمنة الأجنبيتين ، فانها تتوق الى العيش في وئام مع دول القارة ، التي تدرك بلا شك أهمية أمريكا اللاتينية بالنسبة للمجتمع الدولي بوصفها أكثر المناطق تصنيما في العالم النامي ، ولكونها ، فضلا عن ذلك ، منطقة تضم دولا حديثة سوف يبلغ عدد سكانها خلال العقدين القادمين ٦٠٠ مليون شخص ، لن يناهز الثلثان منهم سن ٢٥ عاما .

وفي نظر أمريكا اللاتينية أن مسألة السلفادور التي قورنت بافريقيا ، لها خصائص مميزة لأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد أعرق من تلك التي يتمخض عنها الصراع بين المجموعات الايديولوجية . وبالإضافة الى هذا ، فقد عرضت قضية السلفادور في القارة وفيما ورائها ، على أنها مسألة ذات طابع عالمي يتجاوز الصفة الإقليمية . وان اثر هذا الأسلوب على مستقبل نظام البلدان الأمريكية يمكن تفهمه من رد الفعل الذي ظهر مؤخرا وسيظهر في عواصم أمريكا اللاتينية على المستوى الحكومي وغير الحكومي .

وان حكومة بنما تتفق مع حكومة المكسيك بأن الحل العسكري غير صالح ولا يمكن أن يدوم ، وان الوسيلة الوحيدة لاعادة السلم والأمن الى المنطقة هي الحل الناجم عن توافق في الآراء المتفاوض بشأنه سلميا .

وقد عبرت عن نفس الاهتمام قطاعات أخرى هامة من الرأي العام في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأولا وقبل كل شيء الدوائر السياسية التي يتكون منها التنظيم الدولي الاشتراكي الذي يجمع الى حد كبير بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية . ان صلاحية وفعالية الأجهزة القانونية والسياسية للبلدان الأمريكية مازال يحتاج الأمر الى وضعها على المحك ، وبصفة خاصة الأجهزة المنصوص عليها في ميثاق منظمة الدول الأمريكية وفي معاهدة البلدان الأمريكية للتعاضد التي تعتمد بصفة أساسية على التشاور ، مازالت حتى الآن مؤسسات ذات طابع أمريكي لاتيني في المقام الأول .

ولقد صرحت ألمانيا الغربية وفرنسا ، على لسان أبرز الناطقين بلسانها أنهما تفضلان ان ايجاد " حل سياسي " على اللجوء الى " حل عسكري " في السلفادور . وان هذا الموقف ينسجم مع آراء السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام الذي قال ، خلال المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، المعقد في نيودلهي : " ان سباق التسلح يمنعنا من القضاء على أخطار اليوم ولن يحمينا من أخطار الغد " .

وأضاف الأمين العام قائلاً : "ولهذا ، علينا جميعاً أن نعزز مفهومنا للأمن لا يقوم على اعتبارات العسكرية" .  
و"لتحقيق هذا الهدف ، يجب بذل جهود دائمة لتشجيع الثقة بين الشعوب . وهذا بدوره يحتاج الى نظرة بناءة لتفهم أسباب الريبة " .

ونود أن نبين ، بالنسبة للمقارنات التي يمكن اجراءها بين افريقيا والسلفادور والخليج الفارسي ، أن أمريكا اللاتينية ملتزمة بالسعي وراء حلول أمريكية لاتينية لمشاكل أمريكا اللاتينية ، والمثل فان الدول الافريقية ، التي تشمل من خلال مجموعة الوحدة الافريقية ، ملتزمة أيضا في البحث عن حلول افريقية للمشاكل الافريقية ، دون التدخل الأجنبي المزعج ، سواء من داخل القارة أو خارجها .

وتقيم مسألة ناميبيا الدليل على مدى عجز مجلس الأمن حتى الآن ، في محاولاته الرامية الى حل هذه المشكلة الدولية الخطيرة . علينا أن نتغلب على ضعف نظام يجعل مجلس الأمن عقيماً أو معرضاً للشلل في حالة ناميبيا ، نظراً لاحتمال استخدام حق النقض .

والكل يعلم الأهمية القصوى التي تعطىها الدول الكبرى الشرقية والغربية لعلاقاتها مع الدول المنتمية الى الأحلاف العسكرية لكل منها ، وللدول التي هي بمثابة مفتاح لسيطرتها على طرق النقل العالمية ، ومصادر النفط والمواد الأولية الأخرى ، ولبسطة نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ان مسألة جنوب افريقيا هي مثال لهذه الظاهرة ، نظراً لأهمية ذلك البلد من أجل السيطرة على الطريق البحري الملتف حول رأس الرجاء الصالح ، كوسيلة لولوج المحيط الهندي وجنوب المحيط الأطلسي .

ان الأمم المتحدة ، عندما أقرت اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، عبرت عن اقتناعها بأن استمرار الاستعمار يمنع تطوير التعاون الاقتصادي الدولي ، ويعرقل التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب التابعة ، ويتعارض مع المثل الأعلى لتحقيق السلام العالمي الذي تتوخاه الأمم المتحدة .

وما زال هذا الاقتناع صحيحا لأن المصالح الاستراتيجية يجب ألا تسمو على اشتياق الشعوب الى الحرية ، وألا تنتقص من حقها في ممارسة تقرير المصير ونيل تحقيق السلامة الإقليمية والاستقلال . لهذا ، سوف يكون من المؤسف حقا بالنسبة لمصالح الشعوب الديمقراطية ، اذا قامت أية دولة غربية لها حق النقض ، وتتمسك بمصالح استراتيجية مزعومة أو تؤكد مواقف الدفاع المزعومة عن أمنها الدولي ، بمنع مجلس الأمن من تنفيذ التدابير القسرية العاجلة التي لا تحتمل التأجيل والتي تستهدف ارغام جنوب افريقيا على الامتثال لخطة منظمة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا . ان الذين يعتقدون أن مصالح دولة ما تصان عندما يعطى الأمن الدولي الأولوية على المصالح الحيوية لسكان الاقليم المعني ، يرتكبون خطأ جسيما .

ولهذا نتساءل : هل يمكن أن يوجد الأمن الدولي دون الاستقرار الوطني ؟ وهل بالامكان صيانة أمن دولة أو مجموعة من الدول ، اذا تزايد التذمر ، بالامعان في اخضاع الشعوب للتحكم والاستغلال الأجنبيين ، أو بحرمانها من حقوق الانسان الأساسية المغולה لها ؟ ان الدول الصغيرة والدول المتوسطة ليس لديها الوسائل المادية لانهاء الاضطهاد الفظيع الذي تعاني منه ناميبيا تحت نير استعمار جنوب افريقيا . كل ما في امكاننا هو أن نرفع عقيدتنا جميعا في المحافل الدولية ، كما نفعل الآن في هذه الجمعية العامة ، لنطالب الدول الكبرى باحترام ، لكن بشدة ، بأن تنهي التنافس والمواجهة فيما بينها ، وأن تضع مواردنا الهائلة تحت تصرف الأمم المتحدة لايجاد حل سريع لهذه المشكلة ، من خلال عملية سلمية تؤدي الى استقلال الأمة الناميبية .

وفي عالم مترابط الى حد كبير ، مثل عالمنا هذا ، فان بنما ، كغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ، وشأنها في ذلك شأن دول عدم الانحياز ، تعارض حل المشاكل الدولية من وجهة النظر الطائفية للعالم الشيوعي أو غير الشيوعي . يجب أن يدرك ذوو الألباب الأخطار التي تهدد الحرية والديمقراطية نتيجة لتباعد هذا النهج ، مما قد يساعد على انبعاث الفاشية والنازية ، اللتين تسبب أصحابهما في المذابح المأساوية التي أطلق لها العنان خلال الحرب العالمية الثانية . ولهذا ، فان من أسباب القلق الشديد للدول المحبة للسلام ، أن يقع الاختيار عمدا على دول العالم الثالث لتكون مسرحا مناسبا للمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .



ويجب أن نسلم بأن الرأي السائد في هذه الجمعية هو الموارد المتاحة لدى الدول الكبرى يجب أن تستخدم ، دون زيادة تضییع الوقت ، لتحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا . ان تلك البلدان هي القادرة على إنهاء المحنة الطويلة والمؤلمة التي عانى منها شعب ناميبيا ، وعلى فتح آفاق جديدة للسلام والتقدم في القارة الافريقية .

في كل دقيقة وساعة ويوم يستمر فيها هذا الوضع العجيب ، يزداد الامتعاض وتشتد البغضاء ويتسم التعايش السلمي وتتكاثر الظروف المواتية لانجاح الثورة على نطاق واسع ، مع ما يرافقها من رغبة في الانتقام الموجه ، وتصددع اجتماعي واختلال اقتصادي وأسوأ من هذا سفك الدماء الغزيرة ، وهو أمر لا مفر منه في الكفاح من أجل التحرر الوطني . وباختصار ، سيقفل الباب في وجه الاعتدال ، وسنشاهد هيجان التطرف .

لقد قلنا من قبل ، ونكرر الآن ، كما نبه الأمين العام الى ذلك في أكثر من مناسبة ، ان علينا ألا نتجاهل امكانية نفاذ صبر الشعوب الافريقية وتلاشي قدرتها على احتمال الشدائد وقبول النذل المستمر ، وان طيبة هذه الشعوب الفطرية يمكن أن تتبدد ، وان الشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا قد تقرر أن تأخذ حقها بيدها ، أي بكفاح المجاهدين الأحرار الشجعان . وسنسمع ، آنذاك ، الصويل وصرخات الاستغاثة ، وسنشاهد وجوها تلتوى قسماتها من الألم ، وأيام ممدودة من شدة العذاب .

اننا نعتقد أنه مازال هناك متسع لتجنب تخلي شعب ناميبيا واخواننا في الجنوب الافريقي عن الوسائل السلمية ، وتطلعهم بالتالي الى نور النهار في ظلام العنف والتطرف ، اللذين هما السبيل الوحيد المفتوح للبشر عند انكار حقهم في الحرية ، وعند ما يقمرن ضحايا الاحباط والبؤس وخيبة الأمل والقنوط ، بسبب عناد الدول الكبرى . لأن ذلك الشعب وهؤلاء الاخوان لم يسلقوا آذانا صاغية عند الدول الرئيسية .

اننا واثقون أن صوت افريقيا وصوت آسيا وصوت أمريكا اللاتينية وصوت أوروبا غير المنحازة ، التي توحد لها الصرخة المدوية التي تطلقها الشعوب المضطهدة ، عن طريق هذه الجمعية وباعتماد مشروع القرار المقدم من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ستمكن مجلس الأمن من القيام ، بموجب

الفصل السابع من الميثاق بتطبيق التدابير القسرية السياسية والاقتصادية لرفع جنوب افريقيا على الامتثال الكامل لخطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا .

الرئيس : ( الكلمة بالأسبانية ) : أود أن أذكر السادة الأعضاء انه بموجب القرار الذي اتخذته هذه الجمعية في اجتماع صبيحة هذا اليوم ، ستقبل قائمة المتكلمين غدا ، الثلاثاء ٣ آذار/مارس ، في الساعة ١٨/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠